جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
فرع الدقهلية

بحث بعنوان

سيل دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وتحقيقه للتنمية المستدامة في مصر

تأليف
دكتور
محمد حسين هاشم

٢٠٢٤

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمـــَنِ الرَّحِيمِ{١}

الْحَمْدُللّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {٢}الرَّحْمـــنِ الرَّحِيمِ {٣}مَـــلِكِ يَوْمِ الدِّينِ {٤}إِيَّاكَ نَعْبُدُوإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ {٥}اهدِنَـــــــــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ {٦}صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِالمَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَالضَّالِّينَ {٧}

قرآن كريم / سورةالفاتحة

حديث شريف

روى الإمام مسلم رضى الله عنه ، أن

رسول الله صلي الله عليه وسلم: كان يقول :

اللهم إنى أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها.[١٤٨٩]

(١٤٨٩) رواه الامام مسلم في صحيحه ،ج٤ ص٢٠٨٨، حديث رقم ٢٧٢٢،طبعة فيصل عيسي الحلبي.

المقدمة

إهداء

أهدي هذا البحث لكل من يدافع ويزودعن الإسلام وعن نبيه الكريم سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم.

شكر

يطيب للباحث أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذته الاجلاء ولكل من ساعده وعاونه في إعداد هذا البحث ولكل من يزود عن الأسلام ورسوله صلي الله عليه وسلم، ويدعو إليه.

الحمد لله الذي إبرز لن من مكنون علمه سيدنا محمد خير البرية وصطفاه علي سائر البشرية وطهر به الأكوان من الظلمات الشركية والصلاة والسلام علي كعبة الحمد وعرش اللطائف العلمية وعلي آله وصحبه والذرية . ثم وإما بعد

أن ظاهرة الاقتصاد الموازي تؤثر علي التنمية المستدامة في حيث إن وجود الاقتصاد الموازي ونموه يؤدي إلي انخفاض كبير في الحصيلة الضريبية والرسوم وغفل جانب مهم من الإيرادات العامة للدولة، ومع زيادة حجم الإنفاق العام فإن هذا يؤدي بدوره إلي حدوث عجز في الموزنة العامة للدولة، الأمر الذي ينعكس بالسلب علي معدلات التنمية المستدامة وعدم قدرة الدولة علي تنفيذ المشروعات العامة ذات الطابع القومي وعدم وجود موارد مالية للإنفاق علي الخدمات والمشروعات العامة ،بالإضافة إلي ذلك تأثيره علي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتحقيقه للتنمية الاقتصادية المستدامة في مصر وبالتالي سنحاول التعرف في هذا البحث عن ماهية الاقتصاد الموازي والتنمية المستدامة ورؤوية مصر لها لدمج الاقتصاد الموازي في الرسمي واستراتجية تحقيقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة لأهمية موضوع الاقتصاد الموازي فهو من الموضوعات الهامة المطروحة علي الساحة ولم يصل الفكر الاقتصادي حتي الأن لحلول ناجعة تمكن من ضمه للاقتصاد الرسمي مما يلزم إجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية التي تساهم في تقديم حلول ناجعة لضمه إلي الاقتصاد الرسمي ومساهمته في النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما تضمنتها رؤية مصر ٢٠٣٠.

اهداف الدراسة

١- معرفة ماهية الاقتصاد الموازي
٢- التعرف علي ماهية التنمية المستدامة
٣- معرفة أثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد والتنمية المستدامة
٤- معرفة استراتجية إدارة دمجه في الاقتصاد الرسمي
٥- معرفة مدي تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة

إشكالية الدراسة

هل يؤدي دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ قي تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المنهج المستخدم في الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف مشكلة البحث من كافة إبعادها ثم تحليلها بغرض التوصل للنتائج والتوصيات اللازمة لحلها.

تساؤلات الدراسة

١- ماهية الاقتصاد الموازي؟
٢- ما هي أسباب ظهور الاقتصاد الموازي في مصر وخصائصه ؟
٣- ما هي تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر وخطوات دمجه في النشاط الرسمي
٤- ماهية التنمية المستدامة؟
٥- ما هي إبعاد التنمية المستدامة؟
٦- ما هو اثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد واستراتجية دمجه لتحقيق التنمية المستدامة

فرضية الدراسة
هل يحقق دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي أهداف التنمية المستدامة في مصر
خطة البحث: سيتم تناول هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث يحتوي كل مبحث منها علي أربعة مطالب كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الموازي وخطوات دمجه في الاقتصاد الرسمي

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الموازي وأسبابه

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الموازي

الفرع الثاني: أسباب ظهور الاقتصاد الموازي

المطلب الثاني: خصائص وطرق تقدير الاقتصاد الموازي

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الموازي

الفرع الثاني: طرق تقدير حجم الاقتصاد الموازي

المطلب الثالث: مكونات الاقتصاد الموازي وعلاقته بالرسمي

الفرع الأول: مكونات الاقتصاد الموازي

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد الموازي بالاقتصاد الرسمي

المطلب الرابع: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر وخطوات دمجه في النشاط الرسمي

الفرع الأول: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر

الفرع الثاني: خطوات دمجه في الاقتصاد الرسمي

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

الفرع الأول :مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: إبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة والمجالات المستهدفة منها

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

الفرع الثاني: المجالات المستهدفة من التنمية المستدامة

المطلب الرابع: أسس ومتطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها

الفرع الأول: أسس التنمية المستدامة

الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة

الفرع الثالث:التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

المبحث الثالث: اثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد واستراتجية دمجه لتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: أثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد في مصر

المطلب الثاني: رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ودمج الاقتصاد الموازي وفقاً لها

المطلب الثالث: استراتجية إدارة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

المطلب الرابع: دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في مصر

الخاتمة: وتحتوي علي أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول

ما هية الاقتصاد الموازي وخطوات دمجه في الاقتصاد الرسمي

سنتناول في هذا المبحث ماهية الاقتصاد الموازي في أربعة مطالب:

المطلب الأول:تعريف الاقتصاد الموازي وأسبابه

المطلب الثاني: خصائص وطرق تقدير الاقتصاد الموازي

المطلب الثالث: مكونات الاقتصاد الموازي وعلاقته بالرسمي

المطلب الرابع: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر وخطوات دمجه في الاقتصاد الرسمي

الفرع الأول

تعريف الاقتصاد الموازي

يعرف الاقتصاد الموازي، أو غير الرسمي[١٤٩٠] أو الخفي بإنه مجموعة من كيانات الأعمال المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غير النظامية التي تمارس أنشطة ذات قيمة اقتصادية قي جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة للعديد من الخدمات والسلع التي يتم تداولها نقداً بعيداً عن نطاق سيطرة الهيئات الرسمية بالدولة.

هذا التعريف يقتصر علي الأنشطة والمعاملات الاقتصادية المشروعة دون تلك الأنشطة غير المشروعة كتهريب الآثار، وتجارة السلاح، وزراعة المخدرات، والتجارة فيها، والاتجار بالبشر وغيرها من الأنشطة غير المشروعة[١٤٩١]، ذات الطابع الإجرامي، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد الأسود، وهو أيضاً يتم خارج الدفاتر الرسمية للهيئات الحكومية، لكن الدولة تعمل علي إلقاء القبض علي العاملين فيه لما يحدثوه من ضرر علي المجتمع.

ويمكن أن نعرف الاقتصاد الموازي بإنه، هو جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد ولاتخضع للضرائب ولا لرقابة الهيئات الحكومية، كما لايخضع العاملون فيها لأي نوع من الحماية التأمينية أو الاجتماعية[١٤٩٢].

[1490]- Afrique Bureau Internationale Du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Francophone, Genève, Bureau international du Travail, 2004, p.6 consulté le site :-018/211/09

[1491] - تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مصر،٢٠٢١.

[1492] أنظر، عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار،الحوار المتمدن،٩ يونيو ٢٠١١. أنظر أيضاً،محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول ،المعهد المصري للدراسات، أوراق سياسية، ٢٠ مارس، ٢٠١٩، ص١.

عرف جوتمان الاقتصاد الموازي عام ١٩٧٧ علي أنه تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم وضعها بالحسابات القومية فهي غير معلنة وبعيدة عن رقابة الهيئات الحكومية والإدارة الاقتصادية للدول وهي قد تكون أنشطة مشروعة أو غير مشروعة[١٤٩٣].

تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد الموازي بإنه لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أشكال الدخل التي لايبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المقايضة[١٤٩٤].

ويوجد العديد من المصطلحات المرادفة لتعريف الاقتصاد غير الرسمي مثل السوق السوداء، اقتصاد الظل، الاقتصاد السري،الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الرمادي، وغيرها[١٤٩٥].

الفرع الثاني

أسباب ظهور الاقتصاد الموازي

١- انتشار الفساد والبيروقراطية والتعقيدات الإدارية الحكومية، وفشل تجربة الإعفاءات الضريبة في مصر علي تشجيع الاقتصاد الموازي في الأندماج في القطاع الرسمي.
٢- انخفاض مستوي التعليم ، فمعظم من يديرون ويعملون في هذا المجال مستواهم التعليمي منخفض.
٣- عدم وجود حصر ميداني للمطالبين بدفع الضرائب بشكل كامل منذ عام ١٩٨٠ حتي الأن.
٤- انخفاض مستوي الدخل.
٥- ارتفاع مستوي الضرائب والرسوم الجمركية، حيث نلاحظ أنه كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في القطاع الرسمي للمزيد من الضرائب وإلي التوسع في تعددها كلما أدي ذلك إلي تشجيع الأفراد وأصحاب المنشآت للإنتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي ، وذلك تجنباً لهذا العبء المتزايد الذي قد يقلل من ارباحهم[١٤٩٦].
٦- البطالة وعجز الدولة عن توفير وظائف شغل في القطاع الرسمي.
٧- النمو الديمغرافي المتزايد والذي يفوق النمو الاقتصادي.

[1493]- أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون،، أثر الاقتصاد الموازي علي النمو الاقتصادي: دراسة لحالة مصر (١٩٩٩١ / ٢٠١٥)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر، المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢٢.

[1494]- فريدريك شنايدر، دومينيك إنستس،الاختباء وراء الظلال ، نمو الاقتصاد الخفي ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد٣١، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس، ٢٠٠٢، ص٢.

[1495]- Feige Edgar L, "The meaning and Measurement of the Underground Economy", Cambridge University press 1989, p 13-56

[1496]- د/ ماجد عبد العظيم حسن قابيل، الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٦) وأليات توظيفه في خطط التنمية، معهد أكتوبر العالي ، مدينة الثقافة والعلوم ، ٦ أكتوبر ،ص٥.

٨- عجز الحكومة عن تلبية كل حاجات المجتمع.
٩- العولمة ومبادئ التجارة الحرة التي حولت العالم إلي سوق حرة يسهل التعامل فيها سواء بطريقة رسمية أو موازية[١٤٩٧].
١٠- تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصاد، حيث يعد التدخل المباشر للحكومة في الحياة الاقتصادية في أي اقتصاد عاملاً أساسياً لا يمكن إغفاله في التأثير علي اتساع مجالات الاقتصاد الموازي ، ففي أغلب الأحيان يكون درجة تدخل الحكومة عن طريق فرض النظم الإدارية التي سرعان ما تتحول إلي قوانين لتسيير الاقتصاد، وخصوصاً في البلدان النامية التي يهيمن فيه القطاع العمومي علي كافة مناحي الأنشطة الاقتصادية ، ومع تزايد هذه القيود يزداد تحايل الأشخاص والمتعاملين الإقتصاديين علي هذه القيود والضغوط المفروضة من قبل الحكومة ، ويظهر الاقتصاد الموازي لكثير من الأنشطة التي يقوم عليها أي اقتصاد كسوق السلع والعمل والخدمات والعملة الصعبة[١٤٩٨].

المطلب الثاني
خصائص وطرق تقدير الاقتصاد الموازي
الفرع الأول
خصائص الاقتصاد الموازي

١- تنفرد أسواق الاقتصاد الموازي بنقص شديد في عملية تنظيم السوق والمنافسة الشديدة بين مقدمي الخدمات حيث لا يخضع الاقتصاد الموازي لقوانين تعمل علي تحديد الأنشطة الاقتصادية وحجم السوق.
٢- لا يخضع للقوانين واللوائح التي تصدرها الدولة مثل أ- التراخيص التي توفرها الدولة لممارسة الأنشطة الاقتصادية
ب- لا يخضع لقوانين العمل الضمان الاجتماعي الذي يتم توفيره من قبل صاحب العمل.
ج- لا تدخل نشاطاته ضمن الحسابات القومية للدولة
٣- تتسم الأنشطة الاقتصادية بالخفاء سواء عملية البيع أو الشراء حتي تكون هذه الأنشطة بعيدة عن عمليات المراقبة ، حيث توجد به جميع صور الأشطة الاقتصادية بدءٍ من عملية المقايضة وصولاً إلي التجارة الإلكترونية.
٤- لا يقتصر علي شريحة معينة من المجتمع أو فئة عمرية محددة حيث يتضمن كافة المستويات التعليمية والأعمار ، بالإضافة إلي ذلك تواجده في البلدان المتقدمة والنامية علي حد سواء .

[1497]- بن تركي أمينة، زعموم صبرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر – أسبابه ونتائجه،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر، ٢٠١٨، جامعة الجزائر، الجزائر، ص٧:ص٨.
[1498]- د/ ماجد عبد العظيم حسن قابيل،مرجع سابق،ص٥.

٥- يتصف بالتهرب من كافة الالتزامات المستحقة علي الأنشطة الاقتصادية التي يتم ممارستها داخل دائرة الاقتصاد الخفي.
٦- تنقسم أنشطة الاقتصاد الموازي إلي أنشطة تتم في مباني ثابتة ومحددة جغرافياً مثل المحلات التجارية والورش الصغيرة وورش الميكانيكا، وأشطة تتم في مكان غير محدد ولا يتم تسجيلها بصورة رسمية مثل الدروس الخصوصية، وعمال الأجرة.

ويمكننا الجمع بين هذه الأنواع المختلفة من خلال الخصائص التي تتميز بها كنشاط تابع للاقتصاد الموازي فيما يلي:

أ- يعتمد معظم هذه الأنشطة علي التكنولوجيا غير المتطورة .
ب-تعتمد علي رؤوس الأموال قليلة الحجم والسيولة النقدية.
ت- تتجه معظم منتجاتها إلي السوق الداخلي، وتستخدم المواد الأولية ذات المنشأ الداخلي.
ث-تتفاوت أجور العاملين بها حيث لايوجد توازن في أجور العاملين بها.
ج- لا يوجد فصل بين عملية الملكية والإدارة حيث يكون مالك النشاط هو المدير.

تستفيد هذه الأنشطة من خدمات البنية التحتية دون دفع ضرائب مقابلها[١٤٩٩].

[1499]- أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون، مرجع سابق.

الفرع الثاني

طرق تقدير حجم الاقتصاد الموازي

ليس من السهل التوصل إلي تقدير دقيق لحجم الاقتصاد الموازي في مصر ، لأنه يعمل بعيداً عن أجهزة الرصد في الهيئات الحكومية، إلا أن ذلك لايمنعها من اتباع بعض الأساليب للوصول إلي تقديرات عن حجم هذا الاقتصاد، وتوجد طريقتان رئيستان

١- الطريقة الأولي:

تتمثل في التقدير المباشر التي ترتكز علي تقدير حجم الأنشطة التي يعمل في نطاقها الاقتصاد من خلال تقدير حجم التشغيل وحساب مجموع الدخول التقريبية لعينة عشوائية تعمل في الاقتصاد الموازي[١٥٠٠]، ثم يتم تجميع بيانات من خلال إجراء استقصاءات عن عدد من العاملين في تلك العينة ، ومتوسط دخلهم ومصروفاتهم السنوية الأنشطة التي يعملون بها، ثم يتم تجميع وتعميم تلك النتائج علي مستوي الاقتصاد الكلي للحصول علي تقدير لقيمة ناتج المنظومة الموازية ، إلا أن هذه الطريقة مكلفة بسبب إجراء تلك الاستقصاءات ، وما تتطلبه من مبالغ مالية كبيرة، وهذه الطريقة متبعة في الولايات المتحدة الأميركية[١٥٠١].

٢- الطريقة الثانية:

تتم من خلال الأحصاءات السكانية وقوة العمل التي بموجبها تقوم مجموعة من المتخصصين بحساب عدد العاملين في الاقتصاد الموازي من خلال حساب قوة العمل الإجمالية ، ثم يتم طرح قوة العمل في الاقتصاد الرسمي منها ، وبعد ذلك يتم ضرب عدد العاملين في الاقتصاد الموازي في إنتاجية العامل الواحد للوصول إلي قيمة تقديرية لقيمة الناتج من الاقتصاد الموازي ، إلا أن هذه الطريقة تتطلب معرفة دقيقة بإنتاجية العامل وذلك في قطاعات الاقتصاد الموازي، وذلك أمر يصعب تقديره بدقة[١٥٠٢].

وتستخدم مصر هذه الطريقة، وعدد من دول الاتحاد الأوروبي.

ونري أن هذه الطريقة هي الأنسب لمصر في تقدير قيمة الاقتصاد الموازي.

1500- Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: The Shadow Economy- A critical Analysis, p. 16. 2

1501- 3 Freidrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, july 2007 http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf. P. 3

1502 -Friedrich Schneider and Dominik Enste, The shadow economy an international survey, Combridge University Press, United Kingdom, 2002 ,p48.

المطلب الثالث

مكونات الاقتصاد الموازي وعلاقته بالرسمي

الفرع الأول

مكونات الاقتصاد الموازي

يتمثل الاقتصاد الموازي في مصر في الأنشطة والممارسات التي تستند إلي إخفاء أنشطة اقتصادية وقيم مضافة عن سجلات الحكومة، وسنتناول ذلك من خلال استعراضنا لأهم مكونات الاقتصاد الموازي ، وتتمثل أهم تلك المكونات فيما يأتي:

١- المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

١- حيث أن المنشآت تعد هي المكون الرئيس للاقتصاد الموازي، فهي تعبر عن الجانب المنتج في الاقتصاد الموازي في مصر، وتبلغ نسبته حوالي ٢٥% من الأنشطة الاقتصادية الموازية في مصر، وتلك الأنشطة تتمتع بمقدرة كبيرةعلي استيعاب عدد كبير من العمالة غير الرسمية ضئيلة الدخل مثل أ- بعض أعمال المقاولات والصيانة وقد نما قطاع المقاولات الموازي في مصر بصورة عشوائية مع المد العمراني وانتشارالبناء بدون الحصول علي ترخيص ، مما يؤثر ربما علي حياة الأفراد ويفسد الذوق العام والصورة الحضارية للمباني باإلإضافة إلي مخالفات البناء سواء التوسع الأفقي أو الرأسي علي المباني القائمة أو البناء علي الأراضي الزراعية وتشير تقديرات إلي أن حجمها يقترب من ٢,٨ تريليون جنيه مصري[١٥٠٣]، ويعد من أكبر مكونات الاقتصاد الموازي.

ب- بعض الصناعات في الأماكن النائية وتكون غير خاضعة لإي نوع من أنواع الرقابة وضبط الجودة وتحقيق المواصفات وهي تحقق دخولاً مرتفعة لأصحابها وتنتشر في الدول النامية.

ج - بعض المحال التجارية والورش.

د- مصانع بئر السلم ، فتلك المصانع لاتدفع ضرائب ورسوم فحسب ولكنها تفتقر إلي تطبيق معايير الجودة وتستخدم أرداء الخامات التي تضر بصحة المواطنين وبسمعة الصناعة المصرية في جميع المحافل.

٢- الأنشطة الاقتصادية والأسواق العشوائية

تمثل هذه الأنشطة استراتجية البقاء للفقراء ومحدودي الدخل حيث أن أغلب الأنشطة الاقتصادية العشوائية تتركز في أنشطة الباعة الجائلين، حيث يبلغ عدد العاملي الجائلين ٨ مليون عامل ، القليل منهم يعمل بشك دائم ، والغالبية العظمي منهم تعمل بصورة غير منتظمة مثل الطلبة وربات البيوت والأطفال، والبعض يتخذها غطاء للتسول، ويعد هؤلاء الغطاء الحقيقي في يد المهربين وأصحاب مصانع بئر السلم.

[1503]- ماجد عبد العظيم فابيل، مرجع سابق،ص١٩.

ونتيجة لتفشي تلك الظاهرة في مصر أصبحت الكثير من العقارات داخل القاهرة والمدن الكبري تستعمل الوحدات حتي الدور الثالث بها، كمخازن لتلك الأنشطة لقربها من أماكن الباعة الجائلين، مما يساهم في ارتفاع أسعار ايجار تلك الوحدات وعدم توافر وحدات سكنية، وتؤدي إلي ازدحام العاصمة بسيارات النقل المختلفة والتي تلوث الهواء من الانبعاثات الناتجة عنها، ومن نافلة القول أن أعداد المشتغلين بالأسواق العشوائية قد زادت بصورة كبيرة وملحوظة بعد ثورة يناير خاصة بعدما فقد عدد كبير من العاملين لدخلهم خاصة في قطاع السياحة.

ويبلغ عدد الأسواق العشوائية حوالي ١٢٠٠ سوق[١٥٠٤] منتشرين في انحاء الجمهورية وفقاً للإحصائيات الموجودة داخل محافظات مصر وأغلبها يتعامل بالإموال السائلة .

٣- الأصول العقارية غير المسجلة:

تمثل الثروة العقارية غير الرسمية نحو ٩٢% [١٥٠٥]من اجمالي الثروة العقارية في مصر، حيث تتمثل هذه الثروة في صورة مباني قائمة بالفعل علي اراضي زراعية والتعديات علي أملاك الحكومة، ووحدات الإسكان العشوائي والشعبي وغيرها من الوحدات السكنية لمتوسطي ومرتفعي الدخل، وتقدر قيمة العقارات غير المسجلة بنحو ٢,٤ تريليون جنيه[١٥٠٦]، ويرجع عدم تسجيلها إلي صعوبة وتعقيد إجراءات التسجيل في مصر.

٤- تربية الدواجن والأغنام والعجول في الأرياف والمدن الصغيرة التي لا تخضع لرقابة الحكومة فهي تمثل مصدر الدخل الوحيد لكثير من الأسر وتساند الاقتصاد الوطني وتحافظ علي التوازن في أسعار السوق رغم أنها غير مسجلة في بيانات الحكومة إلا بشكل تقديري ولا يتم تحصيل ضرائب عنها.

٥- أنشطة التجارة الإلكترونية:

حيث تعد تلك الأنشطة واحدة من أشكال الأنشطة الموازية، لأن الصفقات التي تتم عبر هذه التجارة الإلكترونية لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي لعدم توافر معلومات عنها لدي الحكومة، ونجد أنه في الفترة الأخيرة قد ازداد حجم تلك التجارة نظراً لانتشار وتطور تكنولوجيا الاتصالات ويتوقع لها المزيد من النمو في المدي القصير[١٥٠٧].

الفرع الثاني

علاقة الاقتصاد الموازي بالاقتصاد الرسمي

تتحد طبيعى العلاقة بينهما، من منظور أن الاقتصاد الموازي يتعايش جنباً إلي جنب مع الاقتصاد الرسمي الذي يتصف بالقانونية والعلنية، والاقتصاد الموازي للرسمي أسواقه

[1504]- ماجد عبد العظيم قابيل ، مرجع سابق،ص١٩:ص٢٠.

[1505]- ماجد عبد العظيم قابيل ، مرجع سابق،ص١٩:ص٢٠.

[1506]- ماجد عبد العظيم قابيل ، مرجع سابق،ص١٩:ص٢٠.

[1507]- أنظر أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون،المركز الديمقراطي العربي، أثر الاقتصاد الموازي علي النمو الاقتصادي : دراسة لحالة مصر (١٩٩١ – ٢٠١٥)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢.

موازية للأسواق الرسمية، ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الرسمي الظاهر، وأنشطته تعمل موازية ونابعة في الأغلب من ألأنشطة الظاهرة للاقتصاد الرسمي.
وبالتالي فلا عجب أن نلاحظ أن القائمين علي إدارة الاقتصاد الموازي يسعون بكل ما أتوا من قوة بإقامة علاقة بين الأنشطة الاقتصادية الخفية التي يمارسونها، وبين الأنشطة المعلنة الظاهرة ، وذلك بهدف تحقيق هدفين في نفس الوقت، الهدف الأول يتمحور في تعظيم العوائد والمكاسب من الأنشطة الخفية غير المعلنة التي تمارس، والهدف الأخر يتمحور في محاولة اكتساب صفة القانونية علي الأنشطة والمجالات غير القانوني بأخضاع جزء منها لتوجيهات وأهداف القائمين علي إدارة الاقتصاد الموازي ، وتمر تلك العلاقة عبر الأنشطة الخفية ولاتزدهر إلا بوجود مصالح متشابكة بين القائمين علي إدارة كل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي، وتتحول تلك الأنشطة الغير معلنة إلي أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الموازي ولواحدة من عناصر قوته.
وبالتالي يمكن لنا أن نستنتج وجود علاقة تغذية مرتدة بين أنشطة الاقتصاد الموازي وأنشطة الاقتصاد الرسمي، والاقتصاد الرسمي والمعلن بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه نتيجة ضعف نفوس القائمين علي إدارته ، يعمل علي تغذية أنشطة الاقتصاد الموازي وزيادتها يوماً بعد يوم في ظل غياب إستراتجية للمواجهة الرادعة والحاسمة لأنشطة الاقتصاد الموازي[١٥٠٨] .

المطلب الرابع
تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر وخطوات دمجه في النشاط الرسمي
الفرع الأول
تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر

وصلت نسبة أنشطة الاقتصاد الموازي في مصر إلي ٣٥% من الناتج القومي الإجمالي وذلك في الفترة ١٩٩٧ / ٢٠٠٦ طبقاً لدراسة إجراها البنك الدولي والتي أعدها فريدريك شنايدر وآخرون، هذه النسبة تعتبر مرتفعة جداً، ولفهم ذلك تجدر الإشارة إلي أن نفس التقرير ذكر أن متوسط هذه النسبة بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان ١٣,٥%[١٥٠٩] .
وذكر تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي في جنيف أن نسبة الاقتصاد الموازي في أوروباتقدر ب ١٨,٤، في حين أنها في كندا واليابان وأستراليا، والولايات المتحدة الأميركية،ونيوزلندا وصلت إلي ٨,٦% في المتوسط.
وقد أورد البنك الدولي في موجزه الاقتصادي الصادر في ديسمبر والذي كان معنون بمصر الطابع الغير رسمي هو السائد الجديد إن أمر التوظيف في مصر أصبح غير

[1508] ركيمة سلمي، ركيمة حنان،مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص١٢.

[1509] فريدريك شنايدر، دومينيك إنستس،الاختباء وراء الظلال ، نمو الاقتصاد الخفي ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد٣١، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس، ٢٠٠٢.

واضح المعالم إذ أن ٥٥% من العاملين ما بين ١٥ و ٦٤ سنة يعملون بشكل غير رسمي، بالإضافة إلي ذلك فإن واحد من كل خمسة بتلك الفئة العمرية يعملون بشكل غير منتظم ولديه فقط عمل متقطع أو موسمي.

حجم الاقتصاد الموازي في مصر(الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٥)

يظهر منحني حجم الاقتصاد الموازي خلال تلك الفترة أن حجم الاقتصاد الموازي استمر في الزيادة من ٣٢,٩١ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١ ليصل إلي ٣٤,٩٦ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٤ [١٥١٠]، ونلاحظ أن سبب الزيادة يتمثل في تلك الفترة التي مرت بها مصر بثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ هو بسبب غياب الكثير من الهيئات المسئولة عن رقابة النشاط الاقتصادي مثل الإدارات المحلية والاحياء وغيرها من الإجهزة الرقابية المسئولة عن القيام بمنع أي نشاط بدون ترخيص بالإضافة إلي انشغال رجال الشرطة المصرية بمواجهة أعمال فض الشغب الذي استمر طوال مدة الثورة. وهناك تقدير لهرنا ندودي سوتوالخبير الاقتصادي الشهير ومؤسس معهد الحرية والديمقراطية في البيرو، بأن حجم الاقتصاد الموازي في مصر يقدر بنحو ٣٩٥ مليار دولار أي ما يقدر ٢,٦ تريليون جنيه وأشار أن تنظيم الاقتصاد الموازي يوفر تمويلاً كبيراً لتعظيم موارد الحكومة بشكل يغنيها عن القروض الخارجية موضحاً في دراسته أن عدد العاملين في القطاع الموازي في مصر ١٠ مليون عامل مقابل ٦,٨ مليون عامل في القطاع الخاص الرسمي ، و ٥,٩ مليون بالقطاع الحكومي ، كما اكتشف من واقع دراسته للاقتصاد الموازي أن ٨% فقط من العقارات هي الموثقة بصورة صحيحة ، وأن أغلب العقود غير مسجلة قانونياً ، كما أن ٨٢% من الشركات الصناعية والتجارية غير موثقة لدي الدولة بصورة صحيحة[١٥١١].
بالإضافة إلي ذلك فقد أورد تقرير للبنك الأفريقي في سنة ٢٠١٦ أن نسبة العاملين في القطاع الموازي تقدر بحوالي ٦١% من إجمالي عدد العاملين في مصر[١٥١٢].

وقد قدر اتحاد الصناعات المصري حجم الاقتصاد الموازي في مجال الصناعة بنحو ٤٠ الف مصنع غير مرخص والتي تمارس نشاطها بعيداً عن إجراءات الأمن الصناعي والتراخيص والضرائب والتي عرفت بمصانع بير السلم.

ولم يتوقف الاقتصاد الموازي عند هذا الحد بل امتد ليدخل أيضاً في مجال الخدمات حيث يقدم الخدمة بسعر أقل من القطاع الرسمي، وذلك لتهربه من الرسوم والضرائب وتكاليف الترخيص، ورخص تكلفة العمالة به لعدم التأمين الصحي والاجتماعي عليهم[١٥١٣].

[1510]- ماجد عبد العظيم قابيل ، مرجع سابق،ص١٩:ص٢٠.
علي عبد المطلب جبر المأمون ، الاقتصاد غير رسمي في مصر ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد ١٣، كلية الشريعة والقانون،
[1511]-جامعة الأزهر،مصر، ٢٠١٥ ص٥٣٨-ص٥٦٩.
[1512]- أنظر أيضاً،محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول ، مرجع سابق، ص٣:ص٤.
[1513]- أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون، مرجع سابق.

وفي دراسة اعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية في نهاية عام ٢٠١٨ عن حجم الاقتصاد الموازي قدر بحوالي ٤ ترليون جنيه، تعادل نحو ٦٠% من حجم التعاملات السنوية للاقتصاد والمقدرة ٤٠٠ مليار دولار.

وتشير دراسة لصندوق النقد الدولي أن نسبة الاقتصاد الموازي في مصر تبلغ حوالي ٣٤,٣%[١٥١٤].

ووفقاً للتقديرات الحكومية أنه يسهم في الناتج القومي الإجمالي بما يعادل ٤٠% (نحو ٢,٦ تريليون جنيه) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ ٦,٤ تريليون جنيه لعام ٢٠٢٠ /٢٠٢١ كما يستوعب هذا القطاع نحو٥٠% من قوة العمل البالغة ٢٩.٣ مليون فرد كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي[١٥١٥،١٥١٦]،

وتقدر حصيلة الضرائب التي تحرم منه خزانة الدولة نتيجة عدم دفع الاقتصاد الموازي لها بنحو، ٤٠٠ مليار جنيه والتي يمكن أن تغطي ٨٥% من اجمالي العجز الكلي في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومن ثم ينخفض العجز الكلي في الموازنة إلي ١٧٥ مليار جنيه لتصبح نسبته ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي (٧,١ تريليونا جنيه) بدلاً من ٦,٧% النسبة الحالية بافتراض نجاح الحكومة في دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي هذا بخلاف أرصدة الديون المستحقة للحكومة ضريبية وغير ضريبية البالغة نحو ٤٤٠ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢١[١٥١٧].

الفرع الثاني

خطوات دمج الاقتصاد الموازي في مصر

١ – تعديل قانون بشأن إشغال الطرق العامة والذي يمنح الحق في الحصول علي تصاريح لعربات المأكولات والتي تعتبر ضمن المنظومة غير الرسمية فيما سبق .

٢ – صدور قانون المحال العامة الجديد عام ٢٠١٩ ، والذي يعد من التشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، لإنه بداية دمج الاقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية ، ويهدف القانون إلي حل مشكلات تراخيص المحال العامة ، وتيسير إجراءات الحصول علي الترخيص في ظل أن ٨٠% من المحلات تعمل في إطار غير قانوني ، وبالتالي يدخلون ضمن منظومة الاقتصاد الموازي.

٣ – تقديم تسهيلات عديدة في قانون المشروعات الصغيرة لدمج الاقتصاد الموازي في مقدمتها توفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الاقتصاد الموازي من خلال إصدار تراخيص مؤقتة لها.

- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مصر،٢٠٢١. 1514

- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مصر،٢٠٢١. 1515

أنظر رحاب عبدالرحمن السي الجبالي ، الاقتصاد غير الرسمي واستراتجيات دمجه في الاقتصاد الرسمي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ،٢٠١٩. [١٥١٦] -

- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مصر،٢٠٢١. 1517

٤ – العمل علي إزالة التعقيدات البيروقراطية في المنظومة الضريبة والإدارية وخاصة الحصول علي التراخيص.

٥ – توعية الأفراد والمؤسسات بالابتعاد عن تنمية الاقتصاد الموازي وعدم المساعدة في انتشاره والإسراع في تجفيف منابعه ومحفزاته وإبلاغ الهيئات المعنية عن المروجين له، وذلك لأضراره المثبتة علي الاقتصاد الرسمي ودوره في إحداث ربكة في تفعيل تطبيقات السياسة الاقتصادية السليمة مما تعيق الجهود الرامية لاحتواء الصدمات الاقتصادية.

٦ - هناك دراسات تجري لإعداد قانون للاقتصاد الموازي ويناقش إنشاء مفوضية تنسيقية تتشكل فيه من كافة الهيئات الحكومية لإدارج الأنشطة التجارية أو مقدمي الخدمات للاقتصاد الرسمي في مصر.

ونسرد[١٥١٨] أهم القرارات والتصريحات الصادرة من الحكومة المصرية بشأن الاقتصاد الموازي والتي تعبر عن سياساتها لدمجه في الاقتصاد الرسمي مع تعليقنا عليها.

١- في عام ٢٠١٥ شهر ديسمبر صدر قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة عليا لتنقية قواعد البيانات القومية، ورد في قانون تأسيسه تتولي اللجنة التعامل مع الاقتصاد الموازي وضبط المنظومة الضريبية ، وترفع اللجنة تقاريرها لرئيس الجمهورية ، ومنذ ذلك الحين حتي الأن لم تعلن اللجنة أي من نتائج أعمالها التي اتخذتها في هذا الصدد.
٢- عام ٢٠١٦ شهر نوفمبر أعلنت وزير الاستثمار موافقة رئيس الجمهورية علي مبادرة لضم الاقتصاد الموازي ، يتم الإعلان عنها في ديسمبرمن العام نفسه هذه المبادرة تتضمن إعفاءات ضريبية وتخصيص أراضي لأصحاب المنشآت من الاقتصاد الموازي.
٣- ٢٠١٧ تصريح لرئيس البنك المركزي عن ابرام اتفاقية تبادل المعلومات بين البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية في يوليو ٢٠١٧، وأن هذه الاتفاقية ستساهم بصورة كبيرة في دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي ، وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي.
٤- عام ٢٠١٨ الأعلان عن إعفاء ضريبي للاقتصاد الموازي لمدة ٥ أعوام ،وطلب رئيس الجمهورية من وزيرة التضامن الاجتماعي بحث أفضل السبل لدمج العاملين في الاقتصاد الموازي تحت مظلة التأمين الاجتماعي بدون تحمل تكاليف مرتفعة.
٥- في شهر ديسمبر عام٢٠١٨ أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن هناك تصور لتشكيل لجنة لوضع تعريف موحد للاقتصاد الموازي ،معلناً أن توقيت دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي ، ودخوله منظومة الاقتصاد

[1518] محمد أحمد العباس ، الاقتصاد غير الرسمي في ، المشكلات والحلول ، المعهد المصري للدراسات ٢٠١٩ علي الموقع-httpsLLeipss eg.org-

الرسمي بعد حصره وإعلان نتائجه في التعداد الاقتصادي خلال شهر أكتوبر عام ٢٠١٩ هو قرار راجع للحكومة.

٦- ٢٠١٩ أصدر رئيس مصلحة الضرائب في يناير ٢٠١٩ تعليمات تنفيذية بشأن طرق المحاسبة الضريبية لنشاط مركبات التوك توك .

ومن هذه القرارت المتعددة من جهات مختلفة نري ضرورة وجود جهة واحدة رسمية تصدر عنها سياسات موحدة في شأن دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي بحيث تكون لها رؤية واضحة لإجراءات ضمه تنفذ علي المدي القصير والمتوسط والطويل بحيث نصل في نهايتها لضمه للاقتصاد الرسمي.

المبحث الثاني

ماهية التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها

سنتناول هذا المبحث في أربعة مطالب كالأتي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافه

المطلب الثاني: إبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة والمجالات المستهدفة منها

المطلب الرابع: أسس ومتطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

الفرع الأول

مفهوم التنمية المستدامة

يعد مصطلح التنمية المستدامة هَو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك علي مستوي العالم ، تهدف أولاً إلي تحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، وتطوير أساليب ووسائل الإنتاج وإدارتها بطرق لا تؤدي إلي استنزاف موارد الكوكب الطبيعية، حتي لا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد ولا نحمل الكوكب فوق طاقته أي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار لحقوق الأجيال القادمة ، ودون الإفراط في استنزاف الموارد الطبيعية لكوكبنا.

تعريف لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧م الاستدامة علي أنها:

تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية علي تلبية حاجاته الخاصة.

وحتي يمكن أن نقول أن الاقتصاد يحقق مستوي تنمية مستدامة خلال مدة معينة يجب أن نحافظ علي مستويات الرفاهية الاجتماعية للأجيال خلال تلك فترة زمنية، وتعتبر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد أو الموارد المتاحة، من أهم محدادات الرفاهية الاجتماعية وتشمل كلاً من الأصول الرأسمالية بما في ذلك رأس المال الصناعي ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي بالإضافة إلي قاعدة المؤسسات والمعرفة[١٥١٩].

[1519]- البناء إسلام محمد، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، جامعة المنوفية ، كلية التجارة، العدد٤ المجلد ٢٠١٤،١،ص١٤.

الفرع الثاني

أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة لتشكيل إطار عمل من أجل تحسين حياة الشعوب حول العالم وتخفيف المخاطر التي صنعها الإنسان والتي تؤثر علي البيئة وتقوم علي تغيير المناخ.

الهدف الأول:القضاء علي الفقر، لابد أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع بحيث يتيح عمل مستدام ويعزز المساواة، وتعد أنظمة الحماية الاجتماعية القوية ضرورية للتخفيف من آثار الفقر والحيلولة دون وقوع العديد من الأفراد في براثنه، ويمكن ويجب علي الحكومات أن تعمل علي تهيئة بيئة مواتية لخلق فرص توظيق وعمل تخدم مصلحة المهميشين والفقراء، كما يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تحديد ما إذا كان النمو الذي يحققه شاملاً ويساهم في الحد من الفقر ويساهم في توفير الفرص الاقتصادية للفقراء والمهميشين، ولابد من استخدام الطرق العلمية للقضاء علي الفقر.

الهدف الثاني: القضاء التام علي الجوع، ويتيح قطاع الزراعة والغذاء حلولاً رئيسية للتنمية، ويعدوا قطاعان محوريان في جهود القضاء علي الفقر والجوع .

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه أي ضمان أنماط العيش السليمة وتعزيز الرفاه للجميع دون استثناء وهما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الرابع: التعليم الجيد: ويعني الحصول علي التعليم الجيد هو الأساس في تحسين ظروف ومعايش الناس وتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين[١٥٢٠]

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، إمكانية حصول جميع البشر علي المياه النظيفة هي مكون أساسي من مكونات العالم الذي نسعي إليه ويعد الحصول علي المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي من أهم احتياجات البشر الأساسية من أجل المحافظة علي صحته ورفاهيته ويتزايد الطلب علي المياه بسبب زيادة النمو السكاني ، والتوسع الحضري ، والاحتياجات المائية المتزايدة لكلاً من قطاع الطاقة والزراعة والصناعة، ويعد الاستثمار في البنية التحتية ومرافق الصرف الصحي واستعادة وحماية النظم الايكولوجية المتعلقة بالمياه والتثقيف الصحي من العوامل اللازمة لضمان حصول جميع البشر علي مياه نظيفة وبأثمان معقولة وذلك بحلول سنة ٢٠٣٠ ، وتحسين كفاءة استعمال المياه هو أحد المفاتيح الأساسية للحد من الاجهاد المائي.

[1520]- ويجب أن يتم ذلك في الدول الأسلامية وفق مبادئ الشريعة الأسلامية السمحاء .

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الطاقة هي مسألة مركزية في كل التحديات الماثلة والفرص المتاحة، ويجب إستخدام الأجهزة والمصابيح الموفرة للطاقة ذات مستوي كفاءة عالية.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد تم الربط بين النمو الاقتصادي والعمل اللائق كنوع من تحقيق التوازن ، وذلك بقصد الحفاظ علي النمو الاقتصادي الشخصي وبحد أدني ٧% من نمو الناتج القومي الإجمالي ، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، وملحوظة ثانية علي جانب من الأهمية هو جمعه بين جانبين بالسعي إلي فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، فيجب علينا أن نعيد النظر في الأفكار السائدة في اقتصادنا وأدواته والسياسات الاجتماعية التي تهدف إلي القضاء علي الفقر[١٥٢١].

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية عن طريق استخدام أساليب مبتكرة جديدة لإعادة استعمال المواد القديمة.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة[١٥٢٢]، أي الحد من التفاوات بين البشر داخل البلدان وفي ما بينها،ويهد عدم المساواة بين البشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي المدي البعيد ، ويقوض من الحد من الفقر ويدمر شعور الأفراد بالإنجاز وتقديرهم لذاتهم.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، أي التغلب علي الصعوبات التي تواجهها المدن بأساليب تتيح لتلك المدن من مواصلة الانتعاش والنمو، فما زالت المدن تعاني من الزحف العمراني وتلوث الهواء نتيجة الانبعاثات الضارة من المصانع ووسائل النقل وغيرها بالإضافة إلي محدودية الفضاءات العامة المفتوحة، ولايمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إحداث تغيراً كبيراً في أسلوب بناء المدن وإدارة المساحات الحضرية.

الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المسؤولان: يستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أي إنتاج الكثير بصورة أفضل وتكلفة أقل، وهوأمر أساسي للحفاظ علي سبل العيش للأجيال الحالية والمستقبلية، فهناك العديد من نواحي الاستهلاك وإدخال تغييرات بسيطة عليها سيكون له تأثير كبير علي المجتمعات، ويجب علي الحكومات إنفاذ سياسات تتضمن تدابير مثل تحديد أهداف للحد من إنتاج النفايات الضارة وتعزيز ممارسات تدويرها ، ودعمسياسات الشراء المستدامة، كما يجب توعية الأفراد بتبني أنماط حياة أكثر استدامة مثل استهلاك كميات أقل ، واختيار المنتجات ذات التأثيرات البيئية المنخفضة ، وخفض البصمة الكربونية للأنشطة اليومية.

[1521]- حازم ساسي ـ أهداف وأبعاد التنمية المستدامة التداخل والتأثير، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ، مكاليزيا، ٢٠٢١، ص٧٢.

[1522]- ولابد أن يكون ذلك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وخاصة في الدول الإسلامية.

الهدف الثالث عشر:العمل المناخي: سوف يتأثر كل فرد في كل بلد في كل قارة بصورة أو أخري بتغير المناخ بسبب الأنشطة البشرية التي تهدد الحياة علي الأرض ولذلك يجب العمل علي تلافي ذلك عن طريق تثقيف الأفراد والمنشآت بشأن تغير المناخ لوضعهم مبكراً في مسار التنمية المستدامة، والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، فمن المهم أن يحول العالم أنظمة الطاقة والصناعة والنقل والزراعة والغذاء والغابات لضمان قدرتنا علي الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلي أقل من درجتين مئويتين.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء أن محيطات العالم وبحاره والموارد البحرية هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل الأرض صالحة لسكني البشر وتوفر الموارد الطبيعية الرئيسية بما في ذلك الغذاء والأدوية والوقود الحيويوغيرها من الاحتياجات ، وتساعد في إزالة وتفكيك النفايات ، والتلوث ، كما تعمل نظمها الإيكولوجية الساحلية كحواجز للحد من الأضرار الناشئة عن العواصف، وتعد أعظم بالوعة كربون علي الأرض.

الهدف الخامس عشر: عن الحياة في البر وتشكل إزالة الغابات بالإضافة إلي التصحر تحديين رئيسيين يؤثران في معايش الكثير من البشر ولابد من بذل الجهود الحثيثة في إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

الهدف السادس عشر:السلام والعدل والمؤسسات القوية عن طريق تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع وتوفير إمكانية لجؤ المتقاضين إلي القضاء، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

الهدف السابع عشر:عقد الشراكات لتحقيق الأهداف ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة العمل علي تكوين الشراكات الناجعة بين الدول والقطاع الخاص بها والمجتمع المدني، وتبني علي أهداف ورؤيا مشتركة[١٥٢٣].

[1523]- لمزيد من التفاصيل نظر، عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط (التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) الطبعة الأولي ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٠ ،ص٢٢.

المطلب الثاني

إبعاد التنمية المستدامة

هناك ثلاثة إبعاد للتنمية المستدامة هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإضافة للبعد التكنولوجي والسياسي ونتحدث عنها فيما يلي:

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

لا تتحقق التنمية المستدامة ألا بتأييد نظام القتصادي يرفض نماذج التنمية البعيدة والمفروضة علي المجتمع وغير ملائمة للهوية الثقافية له من ناحية ، وسياسة ذاتية التقييم من ناحية أخري، أن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لأي نجاح للخطة الاقتصادية بالإضافة لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.

فالتنمية الاقتصادية المستدامة تتمثل في تطوير البني الاقتصادية بالإضافة عن الإدارة الكفؤ للموارد الاجتماعية والطبيعية[١٥٢٤] . أن التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك يتم عن طريق تحسين كفاءة استعمال الطاقة وأحداث تغيير في أنماط الاستهلاك للموارد الطبيعية.

وعلي البلدان المتقدمة أو الصناعية مسئولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الطاقة والموارد الطبيعية شارك بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات تلوث البيئة وتغير المناخ ، بالإضافة إلي ذلك القدرة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للموارد الطبيعية والطاقة.

وبالنسبة للدول الفقيرة والنامية ، فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد الطبيعية بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور وتلوث البيئة.

وبصورة عامة فإن التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوات في الدخل وفي فرص الحصول علي العناية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية بين المواطنين، إذاً فإن استخدام الموارد بصورة عقلانية وبشكل سليم والحفاظ علي الموارد البيئية سوف يؤدي إلي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

أن أفضل صورة للحصول علي الحد الأقصي من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة علي البيئة يحتاج من متخذي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية علي الأضرار البيئية وتلوثها وتدهورها الناتج عن العمليات الاقتصادية، مثل فرض ضرائب علي التلوث حسب مقدار الضرر البيئي

[1524] د/ عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧،ص٤.

المتولد عنها مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد الطبيعية علي المدي الطويل وبالطبع فإن هذا يحتاج إلي دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تهدف إلي تضيق الهوة في المستويات المعيشية بين كلاً من الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة ، وعليه نستطيع القول بإنه لكي تتحقق التنمية المستداتمة علي مراد البعد الاقتصادي لابد من :

١- تحسين مستوي الحياة الاجتماعية والإنسانية والرفاهية والمعيشة.
٢- استخدام أكبر كفاءة لرأس المال
٣- التقليل من مستويات الفقر
٤- أن يتناسب النمو الاقتصادي مع البيئة[١٥٢٥].

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يشمل البعد الاجتماعي المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود رامية للتعاون فيما بينها أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات، فالتنمية الاجتماعية تهدف إلي التأثير علي تطور المجتمعات والأفراد بأسلوب نضمن من خلاله تحقيق العدالة وتحسين الظروف الصحية والمعيشية[١٥٢٦].

عناصر البعد الاجتماعي

١- الحكم الرشيد : ويتمثل في السياسات والقوعد والشراكة بين قطاع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
٢- التمكين: ونعني به توعية المجتمع بضرورة المشاركة في بناء وتهيئة طاقاته من أجل مستقبل أفضل.
٣- الشراكة والاندامج لبناء مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسئولياته.

البعد البيئي للتنمية المستدامة

تعرف البيئة بإنها كل شئ يحيط بالإنسان، ويستهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة حسن التعامل مع الموارد وتوظيفها لصالح البشر، دون إحداث خلل في عناصر البيئة، فالهدف الأساس منه هوحماية الأنساق الطبيعية والمحافظة علي الموارد الطبيعية[١٥٢٧]، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر الأتية:

١- التنوع البيولوجي المتجسد في الأنسان، الحيوانات، الطيور والأسماك، النباتات والغابات.
٢- الموارد والثروات المخزونة والمكتشفة من الطاقة المتجددة والناضبة.

[1525]- د/ عبدالله حسين محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالي،العدد٦٧، جامعة ديالي ، كلية التربية الإنسانية ٢٠١٥-، ص٣٦٩:٣٤٦.

[1526]- أنظر،د/ عبدالله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص٤.

[1527]- المرجع السابق ، نفس الصفحة.

٣- الحد من التلوث والتدهور البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

وممكن أن نضيف بعدين آخرين هما :

البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة

أن التنمية المستدامة تعني التحول إلي تكنولو جيا أنظف وأكفاء واستعمال الكنولوجيا النظيفة في المرافق الصناعية والنقل ، لأنه في أغلب الأحيان تؤدي المرافق الصناعية والنقل إلي لويث ما يحيط بها من هواء وماء وتربة، فلابد من الحد من تدفق النفايات الضارة وتنظيف التلوث[١٥٢٨].

ونستطيع تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات الأتية:

١- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والقوانين واللوائح الزاجرة.

٢- العمل علي الحد من الانبعاثات الضارة المسببة للاحتباس الحراري.

٣- العمل علي حماية طبقة الأوزون[١٥٢٩].

البعد السياسي للتنمية الاقتصادية

أن غياب البعد السياسي عن التنمية المستدامة والذي يجسده مفهوم الحكم الرشيد ، أثر بالغ علي جميع الإبعاد الأخري بصورة تعيق تحقيق التنمية المستدامة .

فالبعد السياسي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادئ الحكم الرشيد وإدارة الحياة السياسية بصورة تراعي وتضمن مرتكزات الشفافية والديمقراطية في اتخاذ القرارات وتنامي المصداقية والثقة وتولي السيادة والاستغلالية للشعب بأجيالها المتلاحقة.

[1528]- د/ عبدالله حسين محمد، مرجع سابق، ص ٣٧١.

[1529]- لمزيد من التفاصيل أنظر، عبدالله عبدالخالق، (التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية) مركزدراسات الوحدة العربية ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢.

المطلب الثالث

مبادئ التنمية المستدامة والمجالات المستهدفة منها

الفرع الأول

مبادئ التنمية المستدامة

١- الإنصاف ويعني حصول كل فرد علي حصة متوازنة وعادلة من ثروات المجتمع.
٢- التمكين: أي اعطاء المواطنين امكانية المساهمة الكاملة والفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير فيها، بهدف زيادة الإنتماء لدي هؤلاء المواطنين بالصورة التي تمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية المستدامة.
٣- حسن الإدارة والمساءلة: بمعني خضوع السلطة الحاكمة والإدارة إلي مبادئ المحاسبة والشفافية والرقابة والحوار والمسئولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية.
٤- التضامن: بين الاجيال وبين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخري للتنمية، وذلك من خلال الحفاظ علي البيئة والموارد للأجيال القادمة، وعدم تراكم المديونية علي عاتق الاجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع[١٥٣٠].

[1530] لمزيد من التفاصيل أنظر، ف دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،عام ، مصر ، ص١٦٧٢٠٠٠.

الفرع الثاني

المجالات المستهدفة من التنمية المستدامة

١- المياه: تهدف التنمية المستدامة إلي:

أ- من البعد الاقتصادي إلي ضمان امداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الريفية والحضرية والصناعية والزراعية.

ب- ومن البعد الاجتماعي لها العمل علي تأمين الحصول علي المياه النظيفة للإستعمال المنزلي والزراعة.

ت-ومن البعد البيئي فتستهدف إلي الحفاظ علي المياه الجوفية والموارد المائية .

٢- الغذاء: تهدف التنمية المستدامة من البعد الاقتصادي والاجتماعي إلي زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ،أما بالنسبة للبعد البيئي فتستهدف ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ علي الأرض الزراعية.

٣- الصحة: تستهدف التنمية المستدامة لها من البعد الاقتصادي العمل علي الرعاية الوقائية والصحية، أما من ناحية البعد الاجتماعي فتسعي إلي ضمان صحة اولية للأغلبية الفقيرة والحماية البيئية.

٤- السكن والخدمات: من جانب البعد الاقتصادي تهدف إلي ضمان توفر المواد الكافية للبناء وموارده ونظم النقل والتنقل، ومن البعد الاجتماعي تهدف إلي ضمان الحصول علي السكن المناسب بالتكلفة المناسبة، أما من ناحية البعد البيئي فتهدف للعمل علي ضمان الاستخدام المستدام للأرض، بالإضافة إلي الصرف الصحي.

٥- الطاقة: تهدف التنمية المستدامة من بعدها الاقتصادي إلي ضمان الامداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والنقل وللإستخدام المنزلي، ومن البعد الاجتماعي لها تهدف إلي الحصول علي الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.

٦- التعليم: تهدف التنمية المستدامة من بعدها الاقتصادي إلي ضمان وفرة المعلمين والمدربين لكل القطاعات الاقتصادية الاساسية ، ومن البعد الاجتماعي ضمان الاتاحة الكافية للتعليم من أجل حياة منتجة وصحية، أما البعد البيئي فيهدف إلي السعي نحو إدخال البيئة في المعلومات والبرامج التعليمية.

٧- الدخل: يهدف البعد الاقتصادي إلي زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الحكومي، ومن البعد الاجتماعي لها تهدف إلي دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وخلق الوظائف(الدخول)

للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي، وبخصوص البعد البيئي تهدف إلي ضمان الاستعمال المستدام للموارد الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية[١٥٣١]،[١٥٣٢].

المطلب الرابع

أسس ومتطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي واجهها

الفرع الأول

أسس التنمية المستدامة

١- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي مستوي وخصائص أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لانتفاع الأجيال المقبلة في المتوافر من تلك الموارد الطبيعية.

٢- لا ترتكز التنمية المستدامة علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ما ترتكز علي نوعية وكيفية توزيع هذه العائدات، وما ينتج عن ذلك من تحسين الظروف المعيشية للأفراد حال الربط بين سياسات التنمية والمحافظة علي البيئة وحمايتها.

٣- يتعين إعادة النظر في أساليب الاستثمار الحالية ، مع تعزيز استعمال وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية وكفاءة الموارد الطبيعية.

٤- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية المستدامة علي جميع ما يعود علي المجتمعات من نفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي التكلفة والعائد ، وذلك استناداً إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تصور أوجه القصور في الموارد.

٥- استدامة واستمرارية وتواصل الأنظمة الإنتاجية كأساس للوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية المستدامة وخاصة بالدول الأخذة بالنمو والتي تعتمد علي نظم تقليدية نمطية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية[١٥٣٣].

[1531] لمزيد من التفاصيل أنظر، د/ عبدالرحمن محمد الحسن ،استراتجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة بخت الرضا، السودان ٢٠١١،ص٧.

[1532] - لمزيد من التفاصيل أنظر، د/ عبدالرحمن محمد الحسن ، مرجع سابق، ص٧.

[1533] - ، د/ عبدالرحمن محمد الحسن ، مرجع سابق،ص٥.

الفرع الثاني

متطلبات التنمية المستدامة

١- الحفاظ علي البيئة من التلوث والتدهور
٢- الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية
٣- التنمية الاقتصادية الرشيدة
٤- رعاية التنمية البشرية في المجتمع
٥- القصد في استهلاك الموارد الطبيعية والثروات
٦- تلبية الاحتياجات البشرية في ترشيد الاستهلاك

الفرع الثالث

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

١- الفقر: والذي يعتبر العامل الرئيس للعديد من المشكلات الاجتماعية والصحية والاخلاقية.
٢- التضخم السكاني غير الرشيد[١٥٣٤]: وعدم وجود تناسب بين النمو السكاني والموارد المستغلة، مما يجب العمل معه علي زيادة الموارد ورفع كفاءة استغلالها.
٣- تدهور قاعدة الموارد: أن استمرار سؤ استغلال الموارد واستنزافها أدي إلي انتشار كافة صور التلوث التي تمس الهواء والماء والتربة وخاصة في المناطق الحضرية ومن ثم يمثل إعاقة للتنمية المستدامة.
٤- عدم كفاية التمويل: التحدي الرئيس للتنمية المستدامة هو عدم كفاية التمويل اللازم لها ولتحقيق أهدافها، وعدم وفاء الدول المتقدمة للدول النامية في توفير مصادر التمويل لها اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بها.
٥- ضعف مستوي فعالية الأنظمة البحثية والتعليمية في الدول النامية: قصور الأنظمة البحثية والتعليمية عن مسايرة التقدم التقني والعلمي في العالم، ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة وهجرة العقول منها إلي الدول المتقدمة يمثل تحدي أمامها لتحقيق التنمية المستدامة بها.
٦- الديون: تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئاً كبيراً علي اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر.
٧- تفشي وتصاعد معدلات البطالة.

[1534]-لمزيد من التفاصيل أنظر، هشام سالم الربيعي(اثر العامل السكاني في التنمية المستدامةمع أشارة خاصة إلي بلدان الاسمو) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة، ١٩٩١.

٨- أنماط السلوك الإنتاجي : ونقصد به الصناعي والزراعي والطاقة، وضرورة العمل علي خفض الملوثات الناتجة عنهم.
٩- أنماط السلوك الاستهلاكي: الفردي والتنظيمي والحكومي والمؤسسي، وأهمية الترشيد والتوعية والحماية بعيداً عن الملوثات سواء في الشراب أو الغذاء أو الدواء.
١٠- ضعف معدلات النمو[١٥٣٥].
١١- ويعد من التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عدم التوافق بين أهداف التنمية المستدامة.

هذه هي أهم التحديات التي تعوق التنمية المستدامة وخاصة في الدول النامية.

المبحث الثالث

اثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد واستراتجية دمجه لتحقيق التنمية المستدامة سنتناول هذا المبحث في أربعة مطالب كالأتي:

المطلب الأول: أثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد في مصر

المطلب الثاني: رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ودمج الاقتصاد الموازي وفقاً لها

المطلب الثالث: استراتجية إدارة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

المطلب الرابع: دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في مصر

المطلب الأول

أثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد في مصر

يري البعض أن هناك علاقة إيجابية للاقتصاد الموازي وذلك عندما يقوم الاقتصاد الموازي بتحسين القدرة التنافسية وتوفير بيئة منافسة لرواد الأعمال للهروب من القوانين واللوائح البيروقراطية والذي يؤدي بدوره في النهاية إلي زيادة النمو الاقتصادي الموازي باستغلال فائض العمل في الاقتصاد الرسمي ويقوم بتوفير سلع وخدمات أرخص.

بينما يري البعض الأخر أن حجم الاقتصاد الموازي يؤثر بالسلب علي نوعية وكمية السلع العامة التي من شأنها تغذية النمو الاقتصادي كما أن الاقتصاد الموازي يزاحم

[1535] أنظر عبد القادر عويبان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب -البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،٢٠٠٨، ٥٣.

الاقتصاد الرسمي علي الخدمات العامة والتي يحصل عليها مجاناً ونتيجة لذلك يكون هناك تخصيص غير فعال للخدمات والسلع العامة والذي بدوره يؤثر بالسلب علي التنمية الاقتصادية المستدامة[١٥٣٦].

ونري أن تزايد ونمو النشاط الموازي في الدولة يؤثر علي النشاط الاقتصادي ونموه واستقراره.

ونتناول فيما يلي: أثر الاقتصاد الموازي علي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتمية المستدامة في مصر

أولاً: أثر الاقتصاد الموازي علي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

أثر الاقتصاد الموازي علي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

ونتناول فيما يلي الأثار السلبية والأيجابية له علي الاقتصاد

١- الأثار السلبية للاقتصاد الموازي علي الاقتصاد

تتعدد الآثار السلبية التي يحدثها وجود الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد وهي:

أ- يعتبر فقدان جزء من الحصيلة الضريبية من أهم الآثار السلبية الناشئة عن الاقتصاد الموازي من خلال الدخول التي يوفرها ولا يكشف عنها داخله وبالتالي، فإنه يؤدي إلي فقدان جزء من الإيرادات العامة يزيد بزيادة حجم الاقتصاد الموازي ونموه، أن تزايد ونمو الاقتصاد الموازي يؤدي إلي كبح نمو إجمالي الناتج القومي بحيث أن انكماش الاقتصاد الموازي يترتب عليه الزيادة في الإيرادات الضريبية، مما ينتج عنه زيادة في النفقات العامة خاصة علي البنية التحتية والخدمات التي تشجع التوسع في الإنتاج والخدمات مما يؤدي إلي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ككل.

يتسبب الاقتصاد الموازي في اختلاف معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي ، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً، أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، والعكس صحيح[١٥٣٧].

وبالتالي يؤثر انخفاض الأيرادات الضريبية علي قدرة الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة أهدافها في محاربة الفقر والقضاء علي الجوع والحصول علي مياه نظيفة والتعليم الجيد الصحة الجيدة والرفاة طاقة نظيفة وبأسعار معقولة العمل اللائق ونمو الاقتصاد مدن ومجتمعات مستدامة العمل المناخي

[1536]- أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون، مرجع سابق

[1537]- ا/ سمش نجاة ،و د / رحماني موسي ، الاقتصاد الموازي وأثاره علي الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد ٤٩،ديسمبر، ٢٠١٧، ص٣٦٦.

ب- يؤدي تأثير الاقتصاد الموازي علي الاستقرار الاقتصادي إلي فشل السياسات الاقتصادية الهادفة إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلي حصول صناع القرار علي معلومات خاطئة عن كافة المتغيرات الاقتصادية التي يمكن التعويل عليها عند رسم هذه السياسات، وبالتالي فهو يؤدي إلي تشويه المعلومات المقدمة عن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية،وارتفاع درجة عدم التأكد عنها.

ت-تتأثر مصداقية الإحصائيات والبيانات الرسمية عندم يكون حجم الاقتصاد كبيراً من خلال التأثير علي كفاءة السياسات المرسومة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

ث-معدلات البطالة:طالما كان الانتقال إلي الاقتصاد الموازي هي نتاج البطالة في الاقتصاد الرسمي ، كما أن البطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الاقتصاد الموازي وليس الأخير هو الذي يدفعهم إلي تسجيل أنفسهم علي أنهم عاطلين.

ويتسبب الاقتصاد الموازي في زيادة إعداد البطالة عن المعدل الحقيقي لها، فتضر الدولة إلي تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بصورة مبالغ فيها حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل علي دخول عن الأنشطة التي تعمل فيها في نطاق الاقتصاد الموازي ضمن الطبقات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين علي خلاف الواقع، وتبدو الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد مبالغ فيها إلي حد كبير، ويعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية والهامة من الناحية السياسية، ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته علي توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي مع ملاحظة انخفاض الدخول فيه عن القطاع الرسمي وعدم المساواة بين الجنسين. وبالتالي يؤثر تفاوات الدخول بين العاملين وعدم المساواة بين الجنسين في القطاع الرسمي والموازي إلي عدم تحقيق المساواة بين العاملين فيهم، وبالتالي يؤثر في عدم تحقيق الهدف الخامس وهو المساواة بين الجنسين والهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة وهو الحد من أوجه عدم المساواة

ج- تشوه الأسعار: يؤدي الاقتصاد الموازي إلي تشوه الأثمان المحلية، بحيث تميل الأثمان إلي الزيادة بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، فمن الملاحظ أن الاقتصاد الموازي يؤدي إلي تشوه في الأسعار، وخاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع الخدمات والسلع ، أما عندما تكون أسعار الخدمات والسلع مدعمة من قبل الحكومة أو تخضع للتسعير الجبري أو تكون الخدمات محددة وتقدم تلك السلع والخدمات بأسعار أقل في الاقتصاد الموازي نظراً للأعباء الضريبية والإدارية ، في هذه الحالة يترتب علي وجود الاقتصاد الموازي معدل تضخم مرتفع عن المعدل الحقيقي السائد، وهذا راجع للتحيز في بيانات التضخم حيث أن سلة السلع التي يحسب علي

أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي بصفة حقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب علي أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع [١٥٣٨].

ح- يترتب عن وجود الاقتصاد الموازي إلي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي نتيجة لصعوبة الحصول علي التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة علي التداول بصور أخري للنقود والطلب ما يتسبب في قلة مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لمعدل الفائدة للاقتصاد ككل.

خ- - اتساع رقعة العمل غير اللائق وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية له بإنه العمل المنتج الذي يليق بالإنسان وبقدراته وإمكانياته ويحقق له مستوي لائقاً من العيش الكريم ويحقق له الحرية والعدالة والأمن ، فمعظم الذين يعملون فيه تتنافي وظائفهم مع هذا التعريف حيث يفتقرون لأبسط مقوماته من الحماية الاجتماعية والتأمينات ناهيك عن ظروف العمل. وبالتالي يؤدي نسبياً إلي عدم تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة وهو توفير عمل لائق.

د- وتتضح اثاره السلبية بشكل جلي من ناحية الاقتصاد الجزئي بتوزيع غير عادل للدخول وتخصيص الموارد وأثرها علي الكفاءة الاقتصادية .

يظهر تأثير الاقتصاد الموازي علي توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي ، حيث يعيد توزيع الدخول بأسلوب عشوائي، لأنه يؤدي إلي الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلاً بالعبء الضريبي ويؤدي ذلك إلي الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للعبء الضريبي علي الممولين.

٢- الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي علي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

أ- يوفر الوظائف للشباب وبالتالي يؤدي إلي خفض معدلات البطالة بتزايد عدد العاملين فيه، ويولد الثروة.

ب-يساهم في توليد الدخل المعيشي لكثير من العائلات.

ج- تجنب الكثير من الأزمات الاقتصادية، فهو يلعب دور المهدئ الاجتماعي[١٥٣٩]، وبالتالي يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني، وذلك علي الرغم من رفض الدولة لنمو الاقتصاد الموازي لأنه لا يعود علي ذلك الرسمي بأي عائدات.

د- ازدياد الإنتاج والعرض السلعي وغالباً ما تكون أسعار هذه السلع والخدمات منخفضة في متناول الطبقة محدودة الدخل[١٥٤٠]، فالسلعة التي تخضع لضرائب ورسوم ويتم عرضها في المحال سيتم تحميلها بكل تلك التكاليف التي يدفعها المستهلك، أما تلك التي يحصل عليها من بائع جائل أو محل أو ورشة أو مصنع غير مرخص لا يدفعوا عنها ضرائب أو رسوم فإن المستهلك سيحصل عليها بأسعار أقل كثيراً مما يفيد المستهلك

[1538]- / سمش نجاة ،و د / رحماني موسي ، الاقتصاد الموازي وأثاره علي الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٦٧.
د/ جيهان سيد محمد مصطفي، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر،المجلة العلمية للاقتصاد

[1539]-والتجارة، جامعة ٦ اكتوبر ، القاهرة، ٢٠٢١، ص٢٩: ص٣٢.

[1540]- بن تركي أمينة، زعموم صبرين، مرجع سابق، ص١٠.

بحصوله علي سلع أقل سعراً، وتشير دراسة لكلية هارفارد لإدارة الأعمال إلي أن الاقتصاد الموازي كثيراً ما يبقي الطبقات الأفقر علي قيد الحياة. -

ه– الاقتصاد الموازي يعمل علي خلق طلب إضافي من خلال وجود سلع بأسعار مقبولة لطبقات أوسع من المجتمع ،ومن ثم يعمل علي إنعاش الاقتصاد وأن لم تستفد الدولة من ذلك إلا أن أثره يبقي إيجابياً.

ويجب أن نفرق بين الاقتصاد الموازي والقائم علي معاملات لا تخضع للضرائب والرسوم وبين ذلك غير القانوني فكلاهما ينمو بعيداً عن سيطرة الدولة غير أن نمو التجارة غير المشروعة بأنواعها أخطر كثيراً من التجارة المشروعة غير المراقبة بالطبع.

ثانياً: أثر الاقتصاد الموازي علي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

١- الأثار السلبية للاقتصاد الموازي علي البعد الاجتماعي:

أ- يتصف الاقتصاد الموازي بعدم وجود ضمان اجتماعي للعاملين فيه.

ب-تعرض العاملين فيه إلي ظروف سيئة تؤثر علي مستواهم الصحي والانتاجي.

ج- تحدد أنظمة الضمان حسب الفئات المهنية، عند عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلال تنظيم المشاركة في نظام الضمان الاجتماعي وتحديد الحقوق وتحديد الحالات الطارئة، وتقوم بجمع الأقساط، مع عدم قدرة الحكومة علي تحمل المزيد من الالتزامات الجديدة والمكلفة ، كل هذه العوامل ساهمت وأثرت علي عدم انضمام عمال الاقتصاد الموازي في نظم التأمين الاجتماعي.

د- نمو ظاهرة عمل الأطفال: ساهم الاقتصاد الموازي في انتشار عمل الأطفال بشكل واسع خصوصاً أنه يعتمد بالأساس علي العاملة الرخيصة، وتجدر الإشارة إلي أن الإعداد المعلنة بظاهرة عمالة الإطفال فيه لا تعكس لنا الوضع الحقيقي لهذه الظاهرة والذي يعرف بالتزايد المستمر، كما ساهم في زيادة نسبة التسرب المدرسي من خلال تقبل تشغيل الأطفال دون العمل.

٢- الأثار الإيجابية للاقتصاد الموازي علي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مصر.

أ- يشارك في دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية من خلال سوق العمل الثقافي والطلب التقليدي .

ب-يعد موفراً للتريب الذاتي للأفراد فيه ومصدراً لتنمية مهارات العاملين فيه[١٥٤١].

[١٥٤١] - د/ محمد وحيد حسن، د/علاء وجيه مهدي، دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة،جامعة تكريت كلية الإدارة للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١٦، العدد خاص، المؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات ،ص ٣٦٨:ص٣٦٩.

ج - تخفيض معدلات الجريمة والهجرة.

ثالثاً: الأثار السلبية للاقتصاد الموازي علي البعد البيئي للتنمية المستدامة

أ- التأثير من جانب المنظور الزمني، من خلال الأخطار البيئية المتعلقة بمصائد الأسماك التي تظهر في المدي المتوسط ، والاخطار البيئية التي تظهر وتؤثر علي الأراضي، والأضرار التي تؤثر علي الغلاف الجوي نتيجة الانبعاثات الضارة من المصانع غير المرخصة.

ب-التأثير من جانب المنظور المكاني، ويتمثل بكل ما يتعلق بالازدحام السكاني علي المدن وحالة المساكن وانتشار العشوائيات وضعف البني التحتية.

٢- الأثر الإيجابي للاقتصاد الموازي علي البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتمثل الأثر الإيجابي له بتوفير الخدمات التي تحتاجها المدينة، وله دوراً مهماً في الحد من التلوث البيئي عن طريق إعادة تدوير النفايات التي تجمع من الاقتصاد الرسمي.

المطلب الثاني

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة ٢٠٢٣ ودمج الاقتصاد الموازي وفقاً لها

تعتبر رؤية مصر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال خطتها ٢٠٣٠ بمثابة البوصلة لها حيث تعتمد الدولة علي هذه الرؤية لتحقيق الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ووضع خطط وبرامج تنفيذية لتحقيق أهدافها مع التركيز علي مفاهيم: ١- النمو المستدام

٢- تحقيق تنمية محلية متوازنة ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن يعتمد علي الابتكار والمعرفة مع التركيز علي العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والمشاركة.

٣- تحسين جودة حياة المصريين

محدادات تحديث الرؤية الرئيسية لمصر

١- الترابط بين أبعاد التنمية
٢- رصد الاصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية

المبادئ التي تتبعها مصر والتي تتضمن تحقيق الاستدامة

١- المرونة
٢- القدرة علي التكيف مع المتغيرات
٣- تحقيق المساواة
٤- الوصول لتنمية يكون محورها الأفراد

الأهداف الاستراتجية للتنمية المستدامة في مصر

تتضمن تحقيق ستة أهداف

١- تحسين نوعية الحياة لدي المواطنين من خلال رفع مستوي المعيشة
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة
٣- الوصول إلي نظام بيئي متكامل ومستدام
٤- الوصول إلي اقتصاد معرفي تنافسي ومتنوع
٥- بناء بنية تحتية متطورة
٦- تحقيق هدف الحوكمة

الأداوات المستخدمة لتسريع التحديث لخطة التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ لتحقيق الأهداف الاستراتجية السابقة.

أ- الاعتماد علي قيم ثقافية داعمة
ب-الاهتمام بسن قوانين تخص النظام البيئي
ت-الاهتمام بالتكنولوجيا والابتكار

ث-توافر المعلومات
ج- ضمان عنصر تمويل مشروعات الخطة

آليات تحقيق التنمية المستدامة في مصر خطة ٢٠٣٠

١- توفير التمويل
٢- تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار
٣- تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة
٤- زيادة فرص العمل اللائق
٥- التحول نحو الشمول المالي
٦- تحفيز التصنيع
٧- مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة
٨- تحقيق الاستدامة المالية[١٥٤٢].

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة في ٢٠٢٣[١٥٤٣] لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

ولتحقيق هذا الهف تناولت مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة نظراً لارتفاع نسبة مساهمة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغرفي الناتج القومي الإجمالي خلال الأعوام الأخيرة لتصل إلي ٤٣% فضلاً عن ارتفاع مشاركتها العمالة خاصة في تجارة التجزئة والجملة والخدمات، إذ إن ٤٨% من العاملين بالمنشآت يعملون في الأنشطة التجارية والخدمية، مقارنة ب٢٤,١٩% في الصناعات التحويلية هذا القطاع يوجد به اتجاه قوي لإقامة المنشآت متناهية الصغر (يعمل بها ما يصل إلي خمسة موظفين) مع انخفاض نسبة المشروعات المتوسطة.

فعدد المنشآت غير الحكومية في التعداد الاقتصاد لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ يصل إلي نحو ٢,٨ مليون منشأة تمثل المنشآت متناهية الصغر ٨٢%منها، وذلك مقابل ٦% للمنشآت الصغيرة. وقرابة ٢% للمتوسطة وكبيرة الحجم، وذلك نتيجة ضعف الروابط بين القطاع والمشروعات الكبري، بالإضافة إلي غياب حلقة الوصل المطلوبة بين تلك المشروعات والمصانع الكبري، إذ من الضروري أن تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدوراً مهماً كصناعة مكملة وكمدخلات إنتاجية لمتطلبات المشروعات الكبري.

وبالتال تساعد علي ترابط سلاسل القيمة والإمداد في العملية الإنتاجية.

ويرتبط ذلك بارتفاع نصيب القطاع غير الرسمي الموازي الذي يصل إلي نحو ٥٣% من منشآت القطاع الخاص، وتركزه بصورة أساسية في أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة منخفضة مع قدرة تصدرية ضئيلة.

[1542]- مركز ايجشن انتربرايز للسياساتوالدراسات الاستراتجية، تحديثات رؤية مصر ٢٠٣٠ خارطة الطريق نحو دولة مستدامة.

[1543]- أنظر و،زارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رؤية مصر ٢٠٣٠ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة،٢٠٢٣.

وتعمل الحكومة علي دمج القطاع الموازي في الاقتصاد الرسمي من خلال حوافز وتيسيرات ضريبية وغير ضريبية مثل التشريع الخاص بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ ، ويتضمن القانون حوافز للشركات والمنشآت المساندة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال[١٥٤٤].

وذكر تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة في ٢٠٢٣ تستهدف لهذا القطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تحتويه من منشآت غير رسمية ما يلي.

١- وضع سياسة واضحة ومتسقة توفر لهذه المشروعات البيئة التمكنية لتحقيق معدلات النمو العالية.
٢- التوسع في نشر ثقافة ريادة الأعمال .
٣- تقديم الدعم الفني لتعزيز القدرات الإنتاجية والابتكارية والإدارية لها.
٤- تيسير الحصول علي التمويل.
٥- المساندة في مجال النفاذ للأسواق الخارجية .
٦- دعم قدراتها التنافسية والبشرية والتقنية
٧- الشمول المالي بهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي والتكامل في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

وذكر التقرير أن سبل تحقيق هذا الهدف هو:

١- توسيع القدرة علي الاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية لتعزيز التنافسية وزيادة القيمة المضافة.
٢- توجيه البحث العلمي والابتكار لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الإنتاجية وزيادتها والابتكار بها وتطوير الإنتاج بها.
٣- تشجيع المنشآت وتحفيزها علي اختيار العمل في القطاع الرسمي منذ بداية نشأتها.
٤- الربط بين أدوات السياسة العامة واحتياجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وتسهيل مساهمتها في المشتريات العامة والاستفادة من برامج دعم المنشآت الصغيرة.
٥- الارتقاء بمستوي الخدمات الداعمة : مثل الخدمات المحاسبية والتسويقية لرواد الأعمال.
٦- دعم القدرات المؤسسية والفنية : لرفع مشاركة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادارات وزيادة النفاذ للأسواق الخارجية.

[1544]- أنظر و،وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رؤية مصر ٢٠٣٠ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة،٢٠٢٣.ص١٢٥.

٧- تشجيع البيئة الداعمة: لنمو المشروعات متناهية الصغر وتحويلها لمشروعات صغيرة ومتوسطة.
٨- تبني سياسة عادلة وفعالة: مما يؤدي إلي تذليل عوائق الدخول والتوسع في الأسواق المختلفة وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الممارسات الاحتكارية التي يمكن أن تخرجها من السوق.
٩- توفير الخدمات المالية المستحدثة.

المطلب الثالث

استراتجية إدارة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

١- : تحديد جهة مسئولة عن إدارة الاقتصاد الموازي

يصعب تطبيق سياسات متكاملة للتعامل مع الاقتصاد الموازي في غياب وجود وحدة تنظيمية معينة قائمة بذاتها ومسئولة عن إدارة الاقتصاد الموازي ، ولم يحدث أن تحملت أي جهة رسمية المسئولية الكاملة عن الاقتصاد الموازي.

ولعلها كانت بادرة طيبة بعد ثورة يناير ٢٠١١، بشأن تعامل الدولة مع القطاع الموازي ، عندما تم تشكيل لجنة وزارية عليا لتيسير إجراءات تحويل المنشآت العاملة في القطاع الموازي إلي القطاع الرسمي في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢، ورغم إن هذا القرار وضع الأساس الأول نحو إرساء إطار تنظيمي واضح للتعامل مع قضية الاقتصاد الموازي إلا أن عمل هذه اللجنة قد توقف جزئياً وتحجم دورها.

لذلك فإنه من المهم وجود وحدة قائمة بذاتها في إطار تنظيمي معين مسئولة عن وجود كافة الوحدات التي تعمل في القطاع الموازي تحت مظلتها ولابد أن تمتلك كافة الصلاحيات والسلطات وأن يشمل مجال عملها أوجه متعددة سواء علي مستوي السياسات أو التشريعات المنظمة أو التنظيم من حيث الحصر الكامل والشامل لجميع الأنشطة الموازية سواء التجارية أو الصناعية أو غيرها لدمجها في الاقتصاد الرسمي[1545].

١ – تأسيس برنامج لتحسين إحصاءات عن الاقتصاد الموازي في مصر

يوجد عدد ضئيل من البيانات الإحصائية الرسمية الموثقة والصحيحة والموثوق فيها متوفرة لدي الحكومة حول الاقتصاد الموازي، غير أن من أهم الخطوات لفهم تركيبة وطبيعة الاقتصاد الموازي، بما في ذلك مشاركته في النمو الاقتصادي وصلاته بالفقر وبالتالي تقديم السياسات الملائمة لدمجه أوتنظيمه، هو وجود قاعدة بيانات شاملة عنه لدي الجهات الحكومية، وذلك من أجل الوصول إلي أقصي تأثير للتدخلات، ولذلك يجب تقديم برنامج يهدف إلي إحصاء الاقتصاد الموازي وتوفير شبكة معلوماتية وتبويب

[1545]- د/ جيهان سيد محمد مصطفي، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة ٦ اكتوبر ، القاهرة، ٢٠٢١، ص٣٤:ص٣٥.

البيانات الإحصائية حول عدد المشتغلين فيه، وأصحاب العمل ، الأنشطة، مواقع وقطاعات تركزالاقتصاد الموازي، مما يسهل دمجه في الاقتصاد الرسمي[1546].

٣ – تحديد الإطار القانوني لإدارة الاقتصاد الرسمي

نلاحظ من خلال الواقع القانوني غياب وجود قانون، أو إطار تشريعي خاص بمعالجة الاقتصاد الموازي بصفة عامة وكيفية التعامل مع مكوناته وإدارتها بكل تفصيلاتها وجزيئيتها حتي ضمان دمجه في الاقتصاد الرسمي، ورغم سلسلة التشريعات العديدة التي اقرتها الهيئة التشريعية في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، إلا أنه غاب عنها تشريع يستهدف الاقتصاد الموازي بصورة شاملة ويقدم الحلول المناسبة لتنظيمه ودمجه في الاقتصاد الرسمي، وقد كان معظمها قرارات وزارية متواضعة.

وبالتالي يجب علي الهيئة التشريعية في مصر تحديد إطار تشريعي يشمل الإطار التنظيمي لعمل الوحدة التنظيمية والمعنية بإدارة الاقتصاد الموازي حتي تمام تنظيمه ودمجه في الاقتصاد الرسمي ، علي أن يتضمن هذا التشريع القوانين ذات الصلة بدءاً من تعريفه، والفئات المستهدفة منه، وتنظيمهم تحت مظلة القانون والاقتصاد الرسمي، حتي اندماجهم فيه[1547]، مع إجراء التعديلات في القوانين ذات الصلة والتي تحفز وتشجع هذا القطاع علي الاندماج مثل قانون الضرائب فإنه يقترح فرضها علي اربحها وذلك وفقاً لشرائح أسوة بضرائب الدخل حتي تتمتع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والمتوسطة بمعاملة ضريبية تختلف عن المنشآت الكبيرة، مع تقرير اعفاء ضريبي في بداية دمجها للاقتصاد الرسمي لمدة خمسة سنوات تشجيعاً لهذا القطاع بالإنضمام للمنظومة الرسمية للقطاع الرسمي[1548].

وبالنسبة للقانون رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يهدف إلي تنظيم عمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وضم غير الرسمي منها في الاقتصاد الرسمي فقد منح القانون مهلة لمشروعات الاقتصاد الموازي لتوفيق أوضاعها وتم مد هذه المهلة مرتين تنتهي في أبريل ٢٠٢٤ وبالرغم من انتهاء المهلة إلا أن ما تقدم لتوفيق الأوضاع يقدر بنحو عشرة الاف منشأة من حوالي ٢ مليون منشأة ومن انضم لنظام المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة لمنظومة المحاسبة لم يتجاوز ٧٠٠٠[1549] مما نري معه مد المهلة وتقديم المزيد من التسهيلات به لتشجيع وحدات القطاع الموازي للأندماج في القطاع الرسمي.

[1546] د/ جيهان سيد محمد مصطفي، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة ٦ اكتوبر ، القاهرة، ٢٠٢١، ص٦٧.

[1547] د/ جيهان سيد محمد مصطفي، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة ٦ اكتوبر ، القاهرة، ٢٠٢١، ص٦٧٠:ص٦٧١.

[1548] - أسماء رفعت،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتجية ، دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي..الأهداف والآليات.

[1549] - أسماء رفعت،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتجية ، دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي..الأهداف والآليات.

ومن أهم الخطوات التي يمكنها دمج الاقتصاد الموازي هو إجراء تعديلات علي القوانين واللوائح الخاصة بتثبيت المنشآت في السجلات الرسمية والحصول علي ترخيص مزوالة النشاط الخاص بها، فتعد صعوبة الإجراءات التي يقوم بها صاحب العمل لتسجيل النشاط التجاري أو الصناعي أو الحر واحد من أهم الأسباب التي تؤدي إلي تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي وصعوبة دمجه في الاقتصاد الرسمي[1550].

إجراء التعديلات المناسبة في القوانين والخاصة بقيمة الرسوم التي تتحملها وحدات القطاع الموازي بعد احصاءها وضمها لقاعدة بيانات الدولة بهدف تشجيعها علي الاندماج في القطاع الرسمي.

٤ - دور الدولة في التعامل مع الاقتصاد الموازي

توجد عدة نظريات مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي للدولة أن تتدخل أو لا بالنسبة إلي الاقتصاد الموازي ونستعرضها فيما يلي:

أ- الأسواق رشيدة وتعمل بكفاءة وأن تدخل الدولة يؤدي إلي التشوهات وعدم الكفاءة وأن الاقتصاد الموازي سيتلاشي مع النمو الاقتصادي.
ب-إن الاقتصاد الموازي في جزء منه في متناول الدولة لأن الفاعلين الاساسين يرغبو في الأساس في تجنب التنظيم، وتدخل الدولة وفرض الضرائب.
ت-إن الاقتصاد الموازي وجد ليبقي ويتطلب التشريعات والأنظمة والاستراتجيات المناسبة لإدارته.

ولعل ما ينطبق علي الحالة المصرية هو النظرية الثالثة لأن السوق المصري غير رشيد لذا يجب تدخل الحكومة لضمان دمجه في الاقتصاد الرسمي أو علي أقل تقدير وضع الأنظمة والتشريعات والاستراتجيات المناسبة لإدارته لتسهيل عملية دمجه فيما بعد، ورغم ذلك إلا أن عملية دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي تعد عملية معقدة، وتتطلب بدورها طرح حلول تأخذ في حسبانها الاعتبارات السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية في آن واحد، فيجب علي الدولة توخي الحذر الشديد من أجل اختيار حزمة آليات وسياسات اقتصادية لا ترتب مخاطر مالية واجتماعية تقع علي كهل ملايين العاملين في الاقتصاد الموازي واسرهم[١٥٥١].

٥- تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال وتشجيع الريادة وتشجيع حقوق الملكية الرسمية وإتاحتها للفقراء .
٦- تحسين الحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق مع أهمية إشراك فئاته في عملية التخطيط كطرف في التنمية المستدامة.

[1550]- أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون، مرجع سابق.
[1551]-جيهان سيد محمد مصطفي، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة ٦ اكتوبر ، القاهرة، ٢٠٢١، ص٦٧١.

ولابد من توافر الإرادة السياسية لتحقيق استراتجية دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

المطلب الرابع

دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في مصر

أولاً: يسهم دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في تحقيق الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء علي الفقر لأنه يحقق النمو الاقتصادي لجميع العاملين فيه، بحيث يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة بين كلاً من العاملين في القطاع الموازي والرسمي ودخولهم وتمتعهم بأنظمة الحماية الاجتماعية القوية التي تخفف من آثار الفقر من خلال تمتعهم بالتأمين الاجتماعي عليهم من الوحدة العاملين بها.

ثانياً يساهم في تحقيق الهدف الثاني وهو القضاء التام علي الجوع بدمجه للاقتصاد الموازي في قطاع الغذاء والزراعة وهما قطاعان محوريان في جهود القضاء علي الجوع والفقر ويسهم دمجهما في ارتفاع إنتاج الحاصلات الزراعية والأغذية وانخفاض مستوي أسعارها من خلال كافة أشكال أنواع الدعم الحكومي في مختلف مجالاتهم والاستخدام الأفضل للتنوع الزراعي، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي وخلق فرص عمل، وبناء القدرة علي الصمود في مواجهة الكوارث والصدمات، ويؤثر ذلك بشكل إيجابي علي الاقتصاد.

ثالثاً: يحقق الهدف الثالث للتنمية المستدامة للعاملين فيه وهو الصحة الجيدة والرفاة من خلال أنظمة التأمين الصحي علي العاملين فيه وأصحاب الأعمال وضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاه للعاملين فيه، وهما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: يسهم في تحقيق الهدف الرابع وهو المساواة بين العاملين فيه من الجنسين بالنسبة للدخل المتحصل منه، ويوفر فرص عمل متساوية للجنسين.

خامساً: يسهم في تحقيق الهدف الثامن العمل اللائق والنمو الاقتصادي حيث يوفر فرص العمل والعمل اللائق للجميع فهو يحد من العمالة غير الرسمية وعدم المساواة في سوق العمل لاسيما فيما يتعلق بفجوة الأجور بين الجنسين وتعزيز بيئات العمل الآمنة وتحسين الوصول إلي الخدمات المالية لضمان الاستدامة والنمو الاقتصادي الشامل ويعمل علي إتاحة الفرصة للجميع للحصول علي عمل منتج يدر دخلاً عادلاً ويحقق الحماية الاجتماعية للأسر والأمن في مكان العمل ويكفل مستقبلاً أفضل للاندماج الاجتماعي ولتطوير الذات.

أن من شأن الدمج أن يزيد من فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وأن يدفع عجلة التقدم ويحسن مستويات المعيشة ويخلق فرص عمل للجميع.

خامساً: يسهم في تحقيق الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية فالاستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق الاستدامة فدمجه في القطاع الرسمي يؤدي إلي وجود قاعدة بيانات متكاملة عن الصناعة ويمكن من إقامة بنية تحتية قادرة علي الصمود وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار ويتيح الفرص أمام الجميع في المقام الأول، ويؤدي إلي تحقيق الرقابة عليها وتوافر شروط الجودة بها ومراعاتها للأشتراطات الصحية والبيئية.

سادساً: يسهم نسبياً في تحقيق الهدف العاشر وهو الحد من أوجه عدم المساواة وذلك فيما يتعلق بضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في الدخل بين العاملين في القطاع الموازي والقطاع الرسمي وتوفير نفس ظروف الأمن الاجتماعي من خلال التأمين الاجتماعي والصحي علي كل العاملين فيه وتطبيق قوانين العمل عليها والتي تشترط توافر أماكن العمل المناسبة من الناحية الصحية والبيئية وعدد ساعات العمل والإجازات التي يحصل عليها العامل وغير ذلك من حقوق.

سابعاً: يتيح فرصة أكبر قي مشاركتهم في الإنتاج المسئول وهو الهدف الثاني عشر من خلال أمكانية توعيتهم من قبل الهيئات الحكومية وتقديم الحوافز والدعم لهم لإيجاد حلول جديدة تتيح أنماط استهلاك وإنتاج مستدام وفهم أفضل للتأثيرات الاجتماعية والبيئية للمنتجات والخدمات سواء كيفية تأثرها بالاستخدام ضمن أنماط الحياة أو لدورات حياة المنتج.

ثامناً: زيادة الموارد الضريبية للخزينة العامة للدولة مما يمكنها من تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ومن توفير الموارد المالية اللازمة للمحافظة علي البيئة ومكافحة الانبعاثات الضارة من الصناعة والنقل بإدخال الأساليب الحديثة في الصناعة التي تحافظ علي البيئة من التلوث وتحد من التغير المناخي كما تمكن الدولة من إدخال أنظمة النقل المستدام وخاصة النقل الجماعي والنقل الكهربائي والتي تؤدي إلي انخفاض الانبعاثات الضارة بالهواء كما يتيح لها إقامة مدن مستدامة تحافظ علي الاشتراطات البيئية إلي غير ذلك مما يحققه من توافر الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالتالي ومن خلال ماستعرضنا في البحث تثبت صحة فرضية الدراسة في أن دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي يحقق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

الخاتمة

تم تناول هذا البحث في مقدمة تضمنت أهمية وأهداف وأشكالية وتساؤلات وفروض الدراسة وتم تقسيمه إلي ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الاقتصاد الموازي والتحديات التي يواجهها، وتم تقسيمه إلي أربعة مطالب تحدثت في المطلب الأول عن مفهوم الاقتصاد الموازي وأسبابه وفي المطلب الثاني عن خصائص وطرق تقدير الاقتصاد الموازي وتناولت في المطلب الثالث مكونات الاقتصاد الموازي وعلاقته بالاقتصاد الرسمي، وفي المطلب الرابع تناولت تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر وخطوات دمجه في النشاط الرسمي

وتناولت في المبحث الثاني ماهية التنمية المستدامة في أربعة مطالب المطلب الأول عن مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها والمطلب الثاني عن إبعاد التنمية المستدامة والمطلب الثالث عن مبادئ التنمية المستدامة والمجالات المستهدفة منها والمطلب الرابع عن أسس ومتطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها.

وفي المبحث الثالث تكلمت عن اثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد واستراتجية دمجه لتحقيق التنمية المستدامة في أربعة مطالب المطلب الأول عن أثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد في مصر والمطلب الثاني عن رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ودمج الاقتصاد الموازي وفقاً لها والمطلب الثالث عن استراتجية إدارة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي والمطلب الرابع عن دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في مصر، ونتناول فيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

أولاً: النتائج بالنسبة لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في مصر توصلنا إلي أن الدمج يحقق النتائج التالية:

١- يسهم دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في تحقيق الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء علي الفقر.
٢- يساهم الدمج نسبياً في تحقيق الهدف الثاني وهو القضاء التام علي الجوع بدمجه للاقتصاد الموازي في قطاع الغذاء والزراعة وهما قطاعان محوريان في جهود القضاء علي الجوع والفقر ويسهم دمجهما في ارتفاع إنتاج الحاصلات الزراعية والأغذية وانخفاض مستوي أسعارها من خلال كافة أشكال أنواع الدعم الحكومي في مختلف مجالاتهم والاستخدام الأفضل للتنوع الزراعي.
٣- يحقق الدمج الهدف الثالث للتنمية المستدامة للعاملين فيه وهو الصحة الجيدة والرفاة من خلال أنظمة التأمين الصحي علي العاملين فيه وأصحاب الأعمال وضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاه للعاملين فيه.

٤- يسهم الدمج في تحقيق الهدف الرابع وهو المساواة بين العاملين فيه من الجنسين بالنسبة للدخل المتحصل منه، ويوفر فرص عمل متساوية للجنسين.
٥- يسهم في تحقيق الهدف الثامن العمل اللائق والنمو الاقتصادي حيث يوفر فرص العمل والعمل اللائق للجميع.
٦- أن من شأن الدمج أن يزيد من فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وأن يدفع عجلة التقدم ويحسن مستويات المعيشة ويخلق فرص عمل للجميع.
٧- يسهم في تحقيق الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية فالاستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق الاستدامة.
٨- يسهم نسبياً في تحقيق الهدف العاشر وهو الحد من أوجه عدم المساواة وذلك فيما يتعلق بضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في الدخل بين العاملين في القطاع الموازي والقطاع الرسمي.
٩- يتيح للاقتصاد الموازي فرصة أكبر قي مشاركتهم في الإنتاج المسئول وهو الهدف الثاني عشر.
١٠-زيادة الموارد الضريبية للخزينة العامة للدولة مما يمكنها من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
١١-صحة فرضية الدراسة بإن دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي يحقق إهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات

١- تحديد جهة مسئولة عن إدارة الاقتصاد الموازي في مصر.
٢- تأسيس برنامج لتحسين إحصاءات عن الاقتصاد الموازي في مصر.
٣- تحديد الإطار القانوني لإدارة الاقتصاد الرسمي.
٤- تحديد دور الدولة في التعامل مع الاقتصاد الموازي.
٥- تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال وتشجيع الريادة وتشجيع حقوق الملكية الرسمية وإتاحتها للفقراء.
٦- تحسين الحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق مع أهمية إشراك فئاته في عملية التخطيط كطرف في التنمية المستدامة.
٧- يقترح تعديل قانون الضرائب بحيث يتم فرضها علي ارباح المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك وفقاً لشرائح أسوة بضرائب الدخل حتي تتمتع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بمعاملة ضريبية تختلف عن المنشآت الكبيرة، مع تقرير اعفاء ضريبي في بداية دمجها للاقتصاد الرسمي لمدة خمسة سنوات تشجيعاً لهذا القطاع بالإنضمام للمنظومة الرسمية للقطاع الرسمي.
٨- بالنسبة للقانون رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ نري تعديله بحيث يضمن علي مزايا حقيقية تحفز المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد الموازي علي الأنضمام للقطاع الرسمي.

٩- تبسيط الإجراءات القانونية واللوائح الخاصة بتثبيت المنشآت في السجلات الرسمية وتوعية الجمهور بأهميتها.

١٠- تبسيط إجراءات الحصول علي ترخيص مزوالة النشاط الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

١١-إجراء التعديلات المناسبة في القوانين والخاصة بقيمة الرسوم التي تتحملها وحدات القطاع الموازي بعد احصاءها وضمها لقاعدة بيانات الدولة بهدف تشجيعها علي الاندماج في القطاع الرسمي.

١٢- دمج العاملين في الاقتصاد الموازي تحت مظلة التأمين الاجتماعي بدون تحمل تكاليف مرتفعة.

المراجع

أولاً: المراجع بالغة العربية

١- أحمد محمد السيد محمد سالم وآخرون،، أثر الاقتصاد الموازي علي النمو الاقتصادي: دراسة لحالة مصر (١٩٩٩١ / ٢٠١٥)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر، المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢٢.

٢- أسماء رفعت،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتجية ، دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي..الأهداف والآليات.

٣- بن تركي أمينة، زعموم صبرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر – أسبابه ونتائجه،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر، ٢٠١٨، جامعة الجزائر، الجزائر.

٤- حازم ساسي ـ أهداف وأبعاد التنمية المستدامة التداخل والتأثير، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا، ٢٠٢١.

٥- د/ جيهان سيد محمد مصطفي، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة ٦ اكتوبر ، القاهرة، ٢٠٢١.

٦- رحاب عبدالرحمن السي الجبالي ، الاقتصاد غير الرسمي واستراتجيات دمجه في الاقتصاد الرسمي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ،٢٠١٩.

٧- ركيمة سلمي، ركيمة حنان،مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٨- ا/ سمش نجاة ،و د / رحماني موسي ، الاقتصاد الموازي وأثاره علي الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد ٤٩،ديسمبر، ٢٠١٧.

٩- د/ عبدالرحمن محمد الحسن ،استراتجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة بخت الرضا، السودان ٢٠١١.

١٠- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،٢٠٠٨.

١٠- د/ عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
١١- د/ عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامةالمفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالي،العدد٦٧، جامعة ديالي ، كلية التربية الإنسانية ٢٠١٥.
١٢- عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار،الحوار المتمدن،٩ يونيو ٢٠١١.
١٣- عبدالله عبدالخالق، (التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية) مركزدراسات الوحدة العربية ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢
١٤-عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط (التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) الطبعة الأولي ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان.
١٥ـ علي عبد المطلب جبر المأمون ، الاقتصاد غير رسمي في مصر ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد ١٣، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر،مصر، ٢٠١٥
١٦
١٧- فريدريك شنايدر، دومينيك إنستس،الاختباء وراء الظلال ، نمو الاقتصاد الخفي ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد٣١، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس، ٢٠٠٢.
١٨- ف دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،عام ، مصر ، ٢٠٠٠.
١٩ــ محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول ،المعهد المصري للدراسات، أوراق سياسية، ٢٠ مارس، ٢٠١٩.
٢٠- د/ ماجد عبد العظيم حسن قابيل، الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (٢٠١١ ــ ٢٠١٦) وأليات توظيفه في خطط التنمية، معهد أكتوبر العالي ، مدينة الثقافة والعلوم ، ٦ أكتوبر.

٢١- د/ محمد وحيد حسن، د/علاء وجيه مهدي، دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة،جامعة تكريت كلية الإدارة للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١٦، العدد خاص، المؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد.
٢٢- محمد أحمد العباس ، الاقتصاد غير الرسمي في مصر ، المشكلات والحلول ، المعهد المصري للدراسات ٢٠١٩.
٢٣- هشام سالم الربيعي(اثر العامل السكاني في التنمية المستدامةمع أشارة خاصة إلي بلدان الاسكو) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة، ١٩٩١.

ثانياً كتب التراث
صحيح الامام مسلم ،ج٤ ص٢٠٨٨، حديث رقم ٢٧٢٢،طبعة فيصل عيسي الحلبي.
ثالثاً: المراجع الأجنبية

1- Afrique Bureau Internationale Du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en 018/211/09Francophone, Genève, Bureau international du Travail, 2004 consulté le site :

2- Feige Edgar L, "The meaning and Measurement of the Underground Economy", Cambridge University press 1989

3- Freidrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, july 2007 http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.
-٤Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: The Shadow Economy- A critical Analysis.
4- Friedrich Schneider and Dominik Enste, The shadow economy an international survey, Combridge University Press, United Kingdom, 2002 .

رابعاً التقارير الرسمية

١- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مصر،٢٠٢١.

٢ - مركز ايجشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتجية، تحديثات رؤية مصر ٢٠٣٠ خارطة الطريق نحو دولة مستدامة.
٣ – تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رؤية مصر ٢٠٣٠ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة،٢٠٢٣.

الفهرس

المسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة وتحتوي علي أهمية وأهداف وتساؤلات وفروض الدراسة وخطة البحث	٣
٢	الفصل الأول: ما هية الاقتصاد الموازي	٩
٣	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الموازي وأسبابه	٩
٤	الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الموازي	٩
٥	الفرع الثاني: أسباب ظهور الاقتصاد الموازي	١٠
٦	المطلب الثاني: خصائص وطرق تقدير الاقتصاد الموازي	١١
٧	الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الموازي	١١
٨	الفرع الثاني: طرق تقدير حجم الاقتصاد الموازي	١٣
٩	المطلب الثالث: مكونات الاقتصاد الموازي وعلاقته بالرسمي	١٤
١٠	المطلب الرابع: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر وخطوات دمجه في النشاط الرسمي	١٧
١١	الفرع الأول: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في مصر	١٧
١٢	الفرع الثاني: خطوات دمجه في النشاط الرسمي	١٩
١٣	المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة	٢٢
١٤	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها	٢٢

المسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
١٥	الفرع الأول :مفهوم التنمية المستدامة	٢٢
١٦	الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	٢٣
١٧	المطلب الثاني: إبعاد التنمية المستدامة	٢٦
١٨	المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة والمجالات المستهدفة منها	٢٩
١٩	الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة	٢٩
٢٠	الفرع الثاني: المجالات المستهدفة من التنمية المستدامة	٣٠
٢١	المطلب الرابع: أسس ومتطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهه	٣١
٢٢	الفرع الأول:أسس التنمية المستدامة	٣١
٢٣	الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة	٣٢
٢٤	الفرع الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة	٣٢
٢٥	المبحث الثالث: اثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد واستراتجية دمجه لتحقيق التنمية المستدامة	٣٤
٢٦	المطلب الأول: أثر الاقتصاد الموازي علي الاقتصاد في مصر	٣٤
٢٧	المطلب الثاني: رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ودمج الاقتصاد الموازي وفقاً لها	٤٠
٢٨	المطلب الثالث: استراتجية إدارة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي	٤٣
٢٩	المطلب الرابع: دمج الاقتصاد الموازي في الرسمي وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في مصر	٤٧
٣٠	الخاتمة: وتحتوي علي أهم النتائج والتوصيات	٤٩
٣١	المراجع	٥٢
٣٢	الفهرس	٥٦